



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي



أوريو غياريني*: نموذج جديد للاقتصاد الخدمي. بحث الاقتصاد عن المصادقية العلمية: ما بين العلوم المادية وغير المادية

ترجمة: مصباح كمال**

المحتويات

3.....	المُلخَص
3.....	1. مقدمة
5.....	2. إرث الثورة الصناعية
7.....	2.2 تنفيذ الاقتصاد - تطوير الرأسمالية
11.....	3.2 يوتوبيا اليقين
13.....	3. حدود الثورة الصناعية
13.....	1.3 الإنتاج ليس معزولاً عن العالم غير التنقيدي
16.....	4. اقتصاد "الخدمات"
16.....	1.4 نمو الخدمات في إنتاج الثروة
20.....	2.4 التكامل الأفقي لجميع الأنشطة الإنتاجية: نهاية النظرية أو القطاعات الثلاثة للنشاط الاقتصادي وحدود قانون إنكل
22.....	3.4 من قيمة المنتج إلى قيمة النظام
24.....	4.4 مفهوم المخاطرة في الثورة الصناعية والاقتصاد الخدمي - المخاطر المعنوية والحوافز
26.....	5.4 دور المُنظِم الريادي الجديد في الاقتصاد الخدمي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

- 6.4 المتاجرة وتجانس الخدمات 27
- 7.4 القيم المادية وغير المادية في الاقتصاد الخدمي 30
5. القيمة وعنصر الزمن في الاقتصاد الخدمي: فكرة الاستخدام (الانتفاع) 31
- 1.5 دورة المُنتَج: من المواد الخام إلى إعادة تدوير المنتجات 31
- 2.5 محاسبة القيمة في الاقتصاد الخدمي 32
- 3.5 أوجه القصور القديمة والجديدة: الثروة والثراء Wealth and Riches، ومفارقة الأسعار النسبية، والقيمة المقتطعة، والقيمة غير المحتسبة 35
- 4.5 أنظمة البانيو (حوض الاستحمام): قياس النتائج من خلال المؤشرات 38
- حاشية للمترجم 41



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

الملخص

بعد الدورة الطويلة جداً (حوالي 10,000 عام) من التنمية المجتمعية والاقتصادية القائمة على الزراعة، تلتها دورة قصيرة أصبحت فيها الثورة الصناعية المحرك الرئيسي (لأقل من 3 قرون)، دخل العالم في مرحلة تميزت بتزايد وتحديد أهمية الأنشطة الخدمية (سواء التنقيدية أو غير التنقيدية). هذا التحول هو مفتاح لفهم العديد من "الأزمات" الحالية التي تواجه البشرية والاستفادة من وتعزيز ظهور حقبة جديدة في التنمية البشرية.

إن نقطة البداية الصحيحة هي إعادة تعريف مفهوم القيمة الذي تستند إليه ثروة الأمم الآن أكثر فأكثر. هذه ليست مجرد مسألة فنية تتعلق بنمو الخدمات بما يتجاوز عمليات التصنيع البحتة. إنه ينطوي على تغيير جوهري. في الاقتصاد الخدمي الحديث، يبدأ إنتاج القيمة قبل وقت طويل من النقطة الفعلية للتصنيع باستخدام البحوث الأساسية، ويستمر عبر مراحل عديدة من العملية التكنولوجية والاجتماعية، ويمتد إلى ما بعد وقت البيع خلال فترة طويلة من استخدام المنتجات والأنظمة – الأساس الحقيقي لقياس (القيمة المضافة)، وأخيراً التخلص من النفايات (قيمة سالبة). يحدث كل هذا خلال فترة زمنية تستند إلى حد كبير إلى عدم اليقين وإدارة جميع أنواع المخاطر (المتوقعة وغير المتوقعة). من هذا المنظور، فإن جميع ادعاءات علم الاقتصاد الكلاسيكي لتوليد القيمة وقياسها بناءً على فكرة التوازن المستقر static equilibrium تبدو قديمة وغير كافية. عليه يجب تقدير الأسعار والتكاليف بناءً على فرضيات بضمنها المستقبل.

1. مقدمة

إن الثروة الاقتصادية التي يجب تطويرها في المستقبل يجب، حتماً، أن تأخذ في الاعتبار سياق الاقتصاد الجديد الذي يتميز بهيمنة الخدمات كعوامل إنتاج. إن هذا، وليس حدود الثورة الصناعية، هو التغيير الرئيسي في الاقتصاد كأساس لبناء ثروة الأمم. لقد حقق نادي روما¹ شهرة عالمية، وجاءت هذه الشهرة في بعض الأحيان في أعقاب انتقاد شديد، بعد نشر تقريره عن **حدود النمو** في عام 1972. وكان هذا وقتاً حرجاً للغاية منذ الحرب العالمية الثانية، فقد كان معدل نمو اقتصادات معظم البلدان

¹ تأسس نادي روما سنة 1968 كمنصة لقادة فكر متنوعين يعملون على وضع حلول شاملة للقضايا العالمية المعقدة ويعززون مبادرات السياسات والعمل لتمكين البشرية من الخروج من الأوضاع العالمية الطارئة. من بين القضايا التي نالت اهتمام النادي السكان والنمو الاقتصادي.



أوراق في الاقتصاد السياسي

الصناعية، حتى ذلك الحين، حوالي 6% سنويًا. من عام 1973 حتى الوقت الحاضر [2014]²، انخفض معدل النمو هذا، في المتوسط، إلى حوالي 2% أو أقل سنويًا. لقد جاءت "الفضيحة" التي فجرها نادي روما في 1994-95 من حقيقة الشكوك التي أثارت حول إمكانية استمرار النمو، وكما يمكن القول اليوم، إمكانية النمو "المستدام".

تلخص هذه المقالة وجهة نظر أخرى: خلال هذه السنوات كان هناك تغيير أساسي في الطريقة التي يتم بها إنتاج الثروة. الثورة الصناعية، التي قامت أساسًا على الاستثمار في الآلات والأدوات والمنتجات الجديدة، أفسحت المجال، في جميع قطاعات الاقتصاد، لظهور وظائف خدمية باعتبارها عوامل رئيسية للإنتاج. وبالتالي فإن هذه القضية هي في الأساس وجهة نظر من جانب العرض في الاقتصاد. من خلال نادي روما جرى تقديم سلسلة من التقارير لدعم هذا التحليل بناءً على خبرة أكثر من عقدين في قطاع التصنيع وكذلك في قطاع الخدمات التقليدية.³

الصعوبة، المستمرة حتى اليوم، هو أن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لا يزال مرتبطاً أساساً بعوامل أساسية مرتبطة بواقع يكون فيه نظام التصنيع manufacturing system هو المهيمن. عندما تصبح الخدمات عنصراً مُحددًا في إنتاج ثروة الأمم فإن دلالات المفهوم الأساسي للقيمة الاقتصادية تتغير وتصبح القضية، في النهاية، فلسفية: فلم تعد القيمة قابلة للتحديد على أنها نتيجة لنظام متوازن حيث يعتبر عدم التوازن (الخلل) مسألة تنشأ من معلومات منقوصة. هذه المعلومات في الاقتصاد الخدمي تظل ناقصة باستمرار لأنها تنطوي على استخدام المنتجات والأنظمة في حينها. ان جزءاً متزايداً، أكثر من أي وقت مضى، من التكاليف في أداء هذه الأنظمة في الوقت المحدد performance of such systems in time يرتبط بأحداث في المستقبل تكون فيه مديات استخدامها غير معروفة. لذلك، يعتمد نظام القيم، بشكل أساسي، على مظاهر عدم التيقن بشأن الواقع.

والافتراض هو أن النموذج القائم على الحتمية، الذي لا يزال مهيمناً في تحليل الاقتصاد الكلي التقليدي، قد انحسر أمام النظم الاحتمالية [غير المحددة] indeterminate. ونتيجة لذلك فإن القضية الرئيسية الكبرى الاقتصادية اليوم هو

² نشرت الورقة عام 2014.

³ Limits to Certainty – facing risks in the new service economy (Dordrecht: Kluwer, 1993) New version published in Germany in 2000 (Metropolis, Marburg) with the title Die Performance Gesellschaft; Orio Giarini and Patrick Liedtke, The employment dilemma in the Service Economy German version Wie wir arbeiten werden (Hamburg: Hoffman-Campe, 1998).



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

فهم إدارة المخاطر وعدم اليقين والتعرضية vulnerability كمشاكل أساسية. إن المشكلة الرئيسية اليوم هي إعادة تعريف القيمة value، كنقطة مرجعية أساسية للثروة ورفاهية الأمم.

2. إرث الثورة الصناعية

1.2 إنتاج الآلات والسلع لزيادة ثروة الأمم

2. The Legacy of the Industrial Revolution

2.1 Producing Tools and Goods to Increase the Wealth of Nations

بالطبع كان التحليل الاقتصادي وحتى النظريات الاقتصادية موجودة قبل آدم سميث بوقت طويل. لكن آدم سميث هو الذي وضع، في عام 1776، أسس علم الاقتصاد باعتباره تخصصًا أو علمًا متخصصًا، متميزًا عن التحليلات المجتمعية أو التاريخية الأكثر عمومية. والسؤال: لماذا آدم سميث؟ لم يكن دافعه فكريًا حصريًا بأي حال من الأحوال. لقد جاء الحافز أساسًا من خلال ثورة اقتصادية جديدة أحدثها نسل آدم وحواء في كفاحهم ضد الندرة. في الواقع، خلال حياته شهد آدم سميث ولادة الثورة الصناعية – التحول الكبير من الزراعة إلى نظام اقتصادي صناعي.⁴ يتضح هذا التحول بشكل جيد للغاية من خلال معارضته لأراء فرانسوا كيناي Francois Quesnay [1694-1774]، طبيب مدام بومبادور⁵ اللامع وصاحب الشهرة الأكبر كعالم فيزيوقراط (المدرسة الفرنسية المشهورة بقولها "اتركه يعمل – اتركه يذهب" "laissez faire - laissez aller" [مذهب عدم تدخل الدولة في الاقتصاد/ market]).

تركز الخلاف بين آدم سميث وفرانسوا كيناي Francois Quesnay على أصل ثروة الأمم.⁶ فكل منهما تفسيره الخاص به. بالنسبة إلى Quesnay، في نظريته إلى المصدر الرئيسي للثروة في فرنسا، كان من الواضح أن ثروة الأمم مستمدة من ازدهار النظام الزراعي. ومع ذلك، كان آدم سميث أكثر اهتمامًا بالتطور الجديد لأنشطة التصنيع التي رآها من حوله في اسكتلندا. منذ أيام آدم سميث، أصبح يُنظر

⁴ R.H. Campbell and A.G. Skinner, Adam Smith (London: Croom Helm, 1982).

⁵ مدام بومبادور، 1721-1764، المحظية الرسمية الأولى لملك فرنسا لويس الخامس عشر.

⁶ R. Heilbroner, Les Grands Economistes (Paris: Seuil, 1971), 4648 [p 46-48?].

روبرت هيلبرونر اقتصادي أمريكي. الأصل باللغة الإنجليزية نشر عام 1953، وطبع عدة مرات، الطبعة الأخيرة عندي صدرت عام 1999: Robert L. Heilbroner, *The Worldly Philosophers: The Lives, Times, and Ideas of the Great Economic Thinkers* (Simon Schuster, 1999), p 49-51.



أوراق في الاقتصاد السياسي

إلى عملية التصنيع على أنها سلاح حاسم في تقليص الندرة، كطريق للتقدم يقود، بمعنى ما، إلى جنة عدن. على أي حال، كان آدم سميث في الأساس عالمًا أخلاقيًا، مثل العديد من الاقتصاديين العظماء كتوماس مالثوس وألفريد مارشال لاحقًا.

كان تركيز الإنتاج يعني أن الإنتاج-الاستهلاك الشخصي بدأ يتضاءل: فزاد التخصص ومعه الحاجة إلى التجارة وتبادل المنتجات. وبرزت ظاهرة التخصص هذه في أنشطة التصنيع ونمو هيكل مستقل (أي سوق) لجعلها [المنتجات] متاحة، والتي وفّرت الخلفية القائمة على التجربة لاستنتاج آدم سميث بأن الثروة الحقيقية للأمم يمكن بناؤها من خلال تطوير عملية التصنيع [المانيفكتورة] manufacturing process، أي التصنيع industrialization [التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي].

كان مفتاح التصنيع هو زيادة الإنتاجية، أي القدرة على استخدام الموارد النادرة لإنتاج المزيد من السلع بموارد أقل. وهكذا انتقلت التكنولوجيا الصناعية إلى مركز الصدارة في النضال من أجل زيادة الثروة والرفاهية، في وضع أثبت فيه كل من الثقافة البشرية والبيئة أنها قادرة على تطويرها واستخدامها بطريقة فعالة.

من المهم أن نلاحظ هنا أن القفزة التقنية في بداية الثورة الصناعية لم تكن نوعية فقط، بل كمية أيضًا. فقد وجدت التكنولوجيا في شكل أدوات منذ أن أصبح الإنسان نشطًا لأول مرة. يمكن للمرء أيضًا تطبيق مفهوم الأداء التقني على الأدوات التي تم تطويرها في مملكة الحيوان.

جوهرًا لا يوجد فرق كبير بين تقنية "مهندسي" عصور ما قبل التاريخ الذين تخصصوا في تشكيل الأحجار من أجل إنتاج رؤوس السهام أو أدوات القطع، و "مهندسي" الثورة الصناعية الأولى الذين طوروا الآلات، والتي تعتبر بالمعايير المعاصرة بسيطة للغاية. في الواقع، إن معظم اختراعات الثورة الصناعية الأولى صممت بطريقة بحيث أن أي شخص تقريبًا، بدون تعليم جامعي معين أو تعليم علمي، يستطيع إعادة إنتاج نفس التصميم باستخدام الأدوات المتوفرة في معظم متاجر المعدات والأدوات. إن "المحرك البخاري" في الحقيقة ليس أكثر من نظام متطور للتحكم في الضغط المتزايد الناتج عن حجم الماء المحوّل بالحرارة إلى بخار في مكان معين. قدّر الضغط الشائع، الذي يستخدمه الكثير من الناس الآن في مطابخهم، يعتمد على نفس المبدأ. المشكلة الحقيقية هي إنتاج المواد والحاويات والآليات ذات الصلة القادرة على مقاومة الضغط والتحكم في إطلاقه. وبالمثل، فإن فكرة مكوك الحائك الطائر بسيطة للغاية: كانت المشكلة هي كيفية إنتاج مطرقة ثابتة قادرة على ضرب المكوك بقوة كافية لإرساله إلى الجانب الآخر من النول.



أوراق في الاقتصاد السياسي

بعد ذلك بكثير، في نهاية القرن التاسع عشر، بدأ تصنيع الآلات والمنتجات بالاعتماد على المعرفة العلمية، أي على الدراسة وفهم المشاكل والمواد التي تتجاوز الإدراك المباشر لحواسنا. نحن نعرف كيف نقطع قطعة من الخشب ونفهم كيف يتحول الماء المغلي إلى كتلة أكبر من البخار. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى بحث علمي لاكتشاف أن نفس الجزيئات الموجودة على سبيل المثال في ألياف القطن يمكن إعادة إنتاجها بطريقة مماثلة، وإن لم تكن متطابقة بأي حال من الأحوال، باستخدام الزيت كمادة خام. وهكذا بدأ البحث العلمي واستغلال التكنولوجيا القائمة على العلم يحرز تقدماً في بداية القرن العشرين ولم يُحَن استغلالها بشكل كامل ومهني إلا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

حتى منتصف العشرينات من القرن الماضي، لم يكن هناك استثمار ثابت في مختبرات الأبحاث في الصناعة أو في أي مكان آخر. إن حساب تكلفة الإنتاج، حتى ذلك الحين، كان يقتصر على تكلفة العمالة ورأس المال. و فقط منذ الثلاثينيات بدأ استثمار المزيد والمزيد من الأموال في البحث والتطوير، وأخذ هذا النشاط يكتسب مكانة مهنية. في الوقت الحاضر، يمكن للبحث والاستثمار، في كثير من الأحيان أن يستغرق ما بين عشر إلى عشرين عامًا قبل الإنتاج الفعلي، وفي بعض الحالات يمكن أن يكلف الشركة خمسة وعشرين أو حتى ثلاثين في المائة وأكثر من إجمالي الإيرادات.

شهدت فترة الثورة الصناعية تطورًا هائلًا تخللته العديد من الاكتشافات والمغامرات التكنولوجية الجديدة. كان الانقطاع الرئيسي هو التحول من فترة التطور المستمر للتكنولوجيا التقليدية التي استمرت عبر تاريخ البشرية حتى نهاية القرن التاسع عشر إلى فترة جديدة جاء فيها الدافع الرئيسي، وإن لم يكن حصريًا، من اقتران التطبيقات التكنولوجية مع تقدم المعرفة العلمية. وصلت هذه العملية الجديدة أو الزواج إلى ذروتها في النضج الكامل بعد الحرب العالمية الثانية وكان مسؤولاً عن خمسة وعشرين عامًا من معدلات النمو المرتفعة المستمرة في معظم البلدان الصناعية والبلدان المتجهة نحو التصنيع. من حيث النمو الاقتصادي الكمي، كانت هذه ظاهرة فريدة في تاريخ البشرية بأكمله.

كان إرث الثورة الصناعية ككل، إذن، واحدًا من سلسلة انتصارات في النضال من أجل زيادة ثروة الأمم مع إعطاء الأولوية لإنتاج الآلات والمنتجات الجديدة بطريقة اقتصادية متزايدة، أي زيادة الإنتاج وتقليص مُدخلات الموارد [الداخلية في الإنتاج].

2.2 تنقيد الاقتصاد - تطوير الرأسمالية



أوراق في الاقتصاد السياسي

2.2 The Monetization of the Economy-Developing Capitalism

السمة الأساسية الثانية للثورة الصناعية هي تنقيد الاقتصاد monetarization of the economy. لطالما كانت النقود موجودة دائماً بشكل أو آخر، إما بشكل مباشر (عملات ذهبية أو فضية أو نحاسية)، أو بشكل غير مباشر (استبدال ثلاثة معزات بحصان واحد يعني وجود عنصر القيمة التبادلية وهو أحد الدلالات النموذجية للنقود). ومع ذلك، حتى بداية الثورة الصناعية، فإن جزءاً ضئيلاً جداً من الأنشطة الاقتصادية دخل في النظام التنقيدي monetarized system.

في مجتمع زراعي خالص، لا يدخل الجزء الأكبر من الإنتاج والاستهلاك في نظام التبادل الذي يكمن فيه أصل النقود [التبادل من خلال النقود]. إن التجارة في الواقع تؤدي إلى ظهور النقود. حتى لو أخذنا في الاعتبار التاريخ العريق للقوافل [التجارية]، في الماضي في أوروبا وبقية العالم أو العديد من المدن في عصر النهضة في أوروبا التي ازدهرت كأسواق دولية لفترات معينة في السنة، فإن قياسها سيظهر أن جزءاً محدوداً للغاية من جميع السلع المنتجة والمستهلكة في تلك الأوقات كانت تخضع للتبادل ضمن نظام مُنقَد.

جاء في بعض الدراسات أنه حتى القرن السادس عشر، فإن الوقت الذي كان ينفقه الفرد الأوروبي في نظام قائم على التنقيد يقرب من 1% (الوقت الذي يقضيه في بيع وقته مقابل النقد أو استخدام وقته في التجارة).⁷ أما اليوم، فإن النسبة المئوية المقابلة هي على الأقل أكثر من 16%.

ومن الواضح أيضاً أنه في الوقت الذي كان الملوك والأرستقراطيون هم الحكام، فإنهم غالباً ما كانوا يمتلكون القليل من النقود لأن النقود لم تكن مؤشراً على القوة الحقيقية. وحقيقة أن الأنشطة المصرفية يمكن تطويرها في كثير من الأحيان من قبل مجموعات هامشية لا تنتمي حقاً للطبقات العليا، تُظهر أنه حتى بداية الثورة الصناعية، كانت النقود لا تزال أداة ثانوية في التنظيم المجتمعي، وهو أمر يمكن تركه لأولئك الذين لم يشكّلوا جزءاً لا يتجزأ من ذلك التنظيم.

⁷ Evaluation made by Ivan Illich in a paper on Shadow Work, presented to a conference at the University of Kassel, September 1980.



أوراق في الاقتصاد السياسي

في الماضي، كانت النقود دائماً مرتبطةً بأنشطة تجارية محدودة (وفقاً للمعايير الحديثة)، وحتى بداية الثورة الصناعية، لم يتم الاعتراف بها كثيراً أو لم يتم الاعتراف بها على الإطلاق كوسيلة لتحفيز الإنتاج.

لم تكن إدانة الكنيسية الكاثوليكية، في شخص البابا غريغوري الثاني عشر في القرن الثالث عشر، لفكرة الفائدة على النقود لأنه كان محافظاً بشكل خاص أو أخلاقياً بشكل استثنائي، إذ أن الإدانة جاءت بسبب أن إقراض النقود مقابل فائدة، دون ارتباط بأي وظيفة إنتاجية، كان ينظر إليه على أنه مساوي للربا، والذي كان ببساطة وسيلة لجعل الفقراء أكثر فقراً. لقد كانت الديون قبل الثورة الصناعية تعتبر دائماً "سيئة". اليوم، باتت الديون، في معظم الحالات، عصب الاستثمار.

هنا مرة أخرى يجب أن ندرك أهمية آدم سميث والوزن الاجتماعي لقناعاته الأخلاقية. في كتابه عن ثروة الأمم، عكس تماماً المواقف "الأخلاقية" للقرون الماضية. فهو يقول بوضوح أن الشخص المحب لله، الذي يتجنب الخطيئة ويسعى إلى تنمية أكثر المواقف الأخلاقية والاجتماعية قبولاً، هو الشخص القادر على الادخار. إن المدخرات، التي كان من المحتمل أن تكون خطيئة قبل الثورة الصناعية، أصبحت، مع بداية العصر الجديد، مقياساً للقيمة الأخلاقية خاصة في تلك البلدان التي شهدت الموجات الأولى من عملية التصنيع.

إن الادخار، والادخار الجاد والفاضل، هو إذن الفضيلة الرأسمالية الرئيسية: من خلال نقوده المتراكمة، يستطيع الرأسمالي شراء المكنات أو الآلات التي تحتاجها الثورة الصناعية الجديدة إذا كان لها أن تتطور في بيئة معينة خارج المزرعة أو الكوخ [التصنيع البدائي داخل المنازل].

هناك ارتباط بين ازدياد التخصص وازدياد التجارة؛ ويتطلب ازدياد التجارة بدوره المزيد من النقود. إن توفر النقود بشكل أكبر يجعل من الممكن ادخار المزيد منها وبالتالي تكوين رأسمال للاستثمار في أنشطة الإنتاج الجديدة. هذه، إذن، هي الطريقة التي تعمل بها الآلية، من خلال عملية جعلت العالم الصناعي اليوم قائماً على التنقيد monetarised على نطاق واسع.

كما رأينا، فإن تطور المواقف الأخلاقية والثقافية الجديدة يتزامن مع ظهور عمليات وتقنيات إنتاج جديدة. ليس هناك شك في أن آدم سميث نجح في جعل الادخار فضيلة. وبعد مائة وخمسين عاماً، مع جون ماينارد كينز، فإن عدم الادخار dis-saving



أوراق في الاقتصاد السياسي

(إنشاء الديون)، في زمن سميث (عندما كان الوضع انكماشياً واضحاً)، أصبح يُعتبر فضيلة وليس رذيلة.

فقط خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت البنوك، التي كانت تعمل بشكل رئيسي في التجارة حتى عام 1800، في المساهمة في وظائف الادخار والاستثمار للثورة الصناعية. في أيام آدم سميث، لم تصل الأموال المستخدمة في الاستثمار إلى أكثر من 5% من إجمالي المبيعات في نشاط صناعي معين. خلال القرن التاسع عشر، تضاعفت هذه النسبة المئوية تقريباً (كدالة لزيادة التركيز concentration وإنتاجية التكنولوجيا الجديدة). فقد انضم العديد من المدخرين (الرأسماليين) مع بعضهم للمشاركة في ملكية مشروع صناعي جديد. وهكذا نشأت "الشركة" أو المشاركة في الملكية. نمت الشركات وبدأت في توزيع أسهمها خارج الدائرة الضيقة لمنشئي المشاريع الجديدة. ثم دخلت البنوك الصورة كنظام احترافي لجمع المدخرات من جميع قطاعات السكان وبعدها بدأت تعمل كوسيط في توجيه تلك المدخرات نحو الأنشطة الإنتاجية.

من المهم التمييز بين الأشكال التي اتخذتها عملية تحقيق التنقيذ monetarisation قبل الثورة الصناعية وبعدها. قبل الثورة الصناعية، كان تنقيذ الاقتصاد ظاهرة هامشية نسبياً. ومع ذلك، فإن تسريعها وتطورها كعنصر أساسي لسير عملية التصنيع يعتبران نموذجياً للثورة الصناعية. تزامن ذلك مع تحول في السلطة وانتقال المجتمع من ما قبل الصناعة إلى الدولة الصناعية. في الحالة الأخيرة، أصبحت السيطرة على النقود وتوافرها أداة للسلطة، اجتماعية وسياسية على حد سواء، في حين أن السلطة في المجتمع ما قبل التصنيع يمكن أن تمارس، وفي الواقع، كانت تمارس خارج السيطرة المباشرة، وبشكل مستقل، عن القليل من الأنشطة الاقتصادية القائمة مباشرة على النقود في الحياة الاجتماعية.

بهذا المعنى، عندما نتحدث عن الرأسمالية، فإننا نُلْمَح فقط إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة الأساسية: تنقيذ الاقتصاد كجزء أساسي من الثورة الصناعية. لذلك لا يمكن للثورة الصناعية إلا أن تكون رأسمالية. السؤال السياسي المهم الوحيد الذي نحتاج إلى حله إذن هو: إلى أي مدى تتوافق الرأسمالية (تنقيذ الأنشطة الاقتصادية) مع أو حتى تتطلب درجة معينة من الديمقراطية السياسية؟ على أي حال، حتى المجتمع الشيوعي، الذي يمرُّ بثورة صناعية، هو بالضرورة، بهذا المعنى، رأسمالياً إلى حد ما.



أوراق في الاقتصاد السياسي

يشير هذا التحليل لعملية التنقيد التي نشأت مع الثورة الصناعية أيضًا إلى وجود توازن في مكان ما بين تلك الأنشطة التي يتم تطويرها وإدارتها بشكل أكثر كفاءة من خلال نظام مُنقَد وتلك الموجودة خارجها.

من الواضح أن عملية تحسين ونشر التنقيد لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعها على المستوى الكوكبي. ومع ذلك، يمكننا اليوم طرح بعض الأسئلة الجديدة: أي نوع من الأنشطة الإنتاجية (بالمعنى العام) يمكن تحفيزها بشكل أفضل من خلال نظام مُنقَد وأيها من خلال نظام غير مُنقَد؟ أي مزيج من المساهمات المُنقَدة وغير المُنقَدة سيكون أكثر ملاءمة لكل نوع من أنواع النشاط الإنتاجي الرئيسية؟ إلى أي مدى ينبغي، وتستطيع، أن تمتد الأنظمة المُنقَدة (وغير المُنقَدة)؟

3.2 يوتوبيا اليقين

2.3 The Utopia of Certainty

يمكن إرجاع الكفاح المتجدد باستمرار والفعّال ضد الندرة الذي بدأت الثورة الصناعية إلى البحث عن الجنة المفقودة، الخالية من أي قلق بشأن الحاجة إلى الكفاح من أجل البقاء. كقاعدة عامة، تُعرّف فكرة التقدم على أنها المدينة الفاضلة utopia، حيث يتم استبدال عدم اليقين الطبيعي في الحياة الواقعية بحلم تحقيق شكل من أشكال الأبدية من خلال حقيقة كونية قائمة على يقين نهائي.

قبل عصر النهضة الأوروبية، كان هذا النوع من التقدم مرتبطًا بشكل أساسي برؤية دينية لعبت فيها الكنائس أدوارًا وسيطة مختلفة بين اليقين المطلق (مشكلة الموت) وعدم اليقين (واقع الحياة).

مع انتشار الديكارتيّة Cartesianism، أي تطور المعرفة العلمية المثبتة بالأدلة التجريبية، ومع زيادة تطور الوضعية positivism والاستفادة من شواهد التقدم الكبير في الاكتشافات العلمية في القرون الماضية، عاشت الحضارة الغربية نوعًا معينًا من الحلم. لقد اعتقدت أنه من خلال السيطرة على الواقع "علميًا"، وبالتدريج، فإن المرء سيقرب يومًا ما من الحقيقة الكونية.

قال باسكال [Blaise Pascal, 1662-1623] ذات مرة: العلم مثل كُرّة في عالم من الجهل. كلما وسّعنا المعرفة كلما زاد الجهل الذي يواجهه سطح الكرة المتوسع.



أوراق في الاقتصاد السياسي

في الواقع، نقيس تقدم العلم من خلال عدد متزايد من الأسئلة التي نسعى للإجابة عليها. إن العلم يتعلق بقدرة الإنسان على صياغة الأسئلة أكثر من قدرته على تقديم ضمانات حول صحة الإجابات المطروحة.

بالإضافة إلى ذلك، تصل دائماً الملاحظات والتحليلات العلمية المزعومة إلى النقطة التي تبدأ فيها محدداتها بالظهور، نظراً لعدم مواعمتها في ظل الظروف المتغيرة. عندما اعتقد الفلاسفة، وهم آباء الفيزياء بعد كل شيء، أن الأرض مسطحة، كانت هذه النظرية صالحة تماماً للبشرية التي تتحرك على الأقدام، بسرعة بطيئة وعلى جزء محدود من الأرض. حقيقة أن الأرض كروية لم تكن ذات فائدة خاصة خلال الإمبراطورية الرومانية. من الواضح أن معرفة أن الأرض شبه كروية وأنها تدور بطريقة معينة ضرورية لتنظيم الحركة الجوية. وبنفس الطريقة، لأخذ الأمر خطوة أخرى إلى الأمام، فإن معرفة أن الفضاء الخارجي منحني ليس له أهمية فورية للحركة الجوية المحلية في كوكب الأرض، ولكنه ضروري للسفر عبر الفضاء. من وجهة نظر تطبيقه، لا يجب أن تكون المعرفة حقيقة كونية حتى تكون صالحة. إن أهمية المعرفة وتطبيقها في مكان وظروف زمنية معينة، هو ما يجعلها صالحة وذات قيمة.

على المستوى السياسي، قدّمت الثورة الصناعية افتراضاً مفاده أن كل أمة يجب أن يكون لها دولتها المستقلة. من السابق لأوانه الحكم على صحة هذا الافتراض، ولكن بشكل عام كانت هذه خطوة تاريخية مفيدة. من ناحية أخرى، ربما يكون تعريف الأمة في العصر الحديث أقل وضوحاً مما كان عليه عندما كانت الأمم مجرد قبائل.

في العالم الحديث، أصبحت فكرة ما يُشكّل الأمة غامضة بشكل متزايد. تكمن الصعوبة في أن النزعة القومية تنمو بشكل خاص لدى أولئك الذين لا يشعرون بالاندماج مع الناس الذين يعيشون معهم والذين في محاولتهم للتعويض عن هذا الوضع، يتمادون في موقفهم. ويبدو أن هناك نبضاً ثابتاً، وهو السعي نحو اليقين الذي يحول دون قبول أي عدم يقين، ربما يكون سببه استمرار المخاوف الموروثة. بعد كل شيء، في سياق الثورة الصناعية، قدّمت المظاهر السياسية والأيدولوجية لمبدأ اليقين (غالباً تحت ستار القومية والشيوعية) مبرراً لإطلاق بعض أكثر الاتجاهات همجية في تاريخ البشرية. لقد أصبحت إنجازات الإنتاج الضخم للثورة الصناعية، عندما وضعت في خدمة النبضات البربرية، آليات مروّعة. أن يكون هذا ممكناً فإن مرده أصلاً هو عادة البحث عن اليقين والحقيقة الكونية، والتي يمكن استخدامها بسهولة كأدوات لتمييز من هم "خارج الحدود الأيدولوجية"، غير المشاركين في "الحقيقة".



أوراق في الاقتصاد السياسي

الحماس والمثالية لتحقيق أهداف جديدة ضروريان لتنمية الإنسان بشرط أن يكون المطلوب هو "الأفضل" دائماً وأن يتم السماح بتغيير الظروف التي ستسمح بما هو "أفضل" أو "الأفضل" في مرحلة لاحقة. إن البحث عن "أفضل ما يمكن" الذي يستبعد تلقائياً أي تغيير أو بديل ليس أكثر من محاولة يائسة من الإنسان للقضاء على القلق البشري من خلال تطبيق مبدأ اليقين بما يتجاوز حدود قابليته للتطبيق في الزمان والمكان. إن البحث عن اليقين، وهو جزء كبير من حشد اليوتوبيا للثورة الصناعية، هو أيضاً مصدر للعدمية nihilism. اليقين والعدمية شقيقان: كلاهما يفشل في قبول الواقع، وإمكانية التغيير، والتناقض، أو تعديل حتى الأفكار العلمية الأكثر تقدماً، بما في ذلك أفكار أينشتاين. عندما تغرب الشمس فوق الأيديولوجيات الغربية المولد التي عملت على مدى قرنين من الزمان على تكييف العالم، فإن يوتوبيا اليقين الدنيوي توفّر منصة يمكن من خلالها إطلاق محاولة أخيرة لعلمنة الدين والميتافيزيقيا.

يوفر عدم اليقين المادة الخام للبحث، ولإثارة السؤال، وللتطوير، وللإبداع، وللعمل. عندما يصل عدم اليقين إلى مستويات لا تطاق، فبالطبع يجب تقليله. لكن أكثر مستويات عدم اليقين التي لا تطاق في الحياة هي مستوى اليقين التام النهائي، لأن هذه هي نقطة الموت وهنا يعتمد الاختيار على ما يعتقد كل فرد منا كأفراد.

3. حدود الثورة الصناعية

1.3 الإنتاج ليس معزولاً عن العالم غير التنقيدي

3. The Limits of the Industrial Revolution

3.1 Production is not isolated from the Non-Monetarised World

الأشخاص من ذوي الحس السليم، وحتى الاقتصاديون، دائماً ما أقرّوا واعتبروا حقيقة أن جزءاً كبيراً من الأنشطة الإنتاجية في الحياة وفي المجتمع يتم تنفيذه داخل سياق غير مُنقّد. لقد خصص معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين العظماء من آدم سميث إلى جون ستيوارت ميل [1806-1873] جزءاً كبيراً من كتاباتهم لمفهوم العمل المُنتج ولمفهوم القيمة شاملاً بشكل عام للأنشطة غير التنقيدية.

في الواقع، ومع ذلك، فإن مفهوم القيمة ذاته الذي أسس عليه آدم سميث أول توليفة شاملة للنظرية الاقتصادية، أدى في الممارسة العملية إلى استبعاد المساهمة غير التنقيدية في تكوين الثروة في المجتمعات الصناعية.



أوراق في الاقتصاد السياسي

نظرًا لأولويات وأداء الثورة الصناعية، وبالنظر أيضًا إلى نوع الأفكار العلمية والفلسفية السائدة حتى بداية القرن الماضي [التاسع عشر]، كان هذا الموقف في النهاية مشروعًا ومبررًا من الناحية النظرية.

أولاً، كانت هناك مشكلة إدارة ما كان يمثل أولوية واضحة: كان من الواضح أن ثروة الأمم يمكن أن تتطور بطريقة غير مسبوقة، بفضل تقدم التصنيع. كانت الآلية الاجتماعية الرئيسية لتعزيز هذه العملية، والتي تعني تخصيص الموارد وزيادة التجارة والاستثمار، هي تطوير تنقيد monetarisation الاقتصاد. لقد كانت النقود بوضوح، ولا تزال في كثير من الأحيان، الأداة في الهندسة الاجتماعية التي يمكن أن تحل المشاكل اللوجستية المعقدة التي تصاحب تطور التصنيع.

ثانيًا، على مستوى نظري أكثر، اشتق مفهوم القيمة الذي اقترحه آدم سميث من نظام للقياس يعتمد على سعر السوق الناتج عن التفاعل بين العرض والطلب. فالسعر، القيمة المُنقّدة للسلع، هو المقياس الواضح والقابل للقياس الكمي بسهولة والذي بدا أن علم الاقتصاد قادر على قياس أدائه بطريقة لا لبس فيها. لكن هذا ليس كل شيء. السعر المرجعي للسلعة، المُحدد من خلال قيمته المُنقّدة، هو نوع من القياس الذي كان له ميزة كبيرة على المعايير الأخرى في العلوم الاجتماعية. إنه مرجع محدد كميًا ودقيقًا على ما يبدو، يتجنب البيانات والمؤشرات وتقييمات الأداء، الأكثر غموضًا، المستخدمة في العلوم الاجتماعية الأخرى. وبهذه الطريقة اقترب علم الاقتصاد كثيرًا من الحلم بوجود أداة في متناول اليد يمكن من خلالها قياس القيمة (السعر)، مما يجعل هذا النظام أقرب كثيرًا إلى علوم الطبيعة حيث يتم تحديد الظواهر بشكل أكثر وضوحًا وعادة ما تتمتع بأنظمة قياس واضحة ضمناً. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار القيمة الاقتصادية المُنقّدة المشتقة من السعر معادلة لقياس سرعة الضوء أو وزن الجسم أو نقطة غليان الماء أو القصور الذاتي الحراري لأحد المعادن.

الخلاصة: إن المزاوجة بين الملاءمة والتطبيق العملي والإشارة إلى الطريقة العلمية للتحليل خلال الثورة الصناعية، ركزت الانتباه على الأنشطة التنقيدية كأداة رئيسية لتنمية ثروة الأمم.

اليوم، في الاقتصاد الخدمي الجديد، يجب وضع الهيمنة الممنوحة للأنشطة التنقيدية في منظور أوسع. يعتبر إتقان الظواهر التنقيدية والتشغيل السلس لعملية التنقيد شرطًا أساسيًا في المواقف التي يكون فيها زيادة كمية الآلات والمنتجات واستخدامها أولوية



أوراق في الاقتصاد السياسي

قصوى. ظاهرة أخرى تصبح أساسية: حركة المنتجات والخدمات ذهابًا وإيابًا عبر الخط الفاصل بين البضائع النادرة (المسعرة) والسلع المجانية.

يجب على المرء أيضًا أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أن نقد "النقود" أثناء الثورة الصناعية غالبًا ما اشتق من مواقف ما قبل الثورة الصناعية: من الفلسفات والثقافات ذات الطبيعة المحافظة أساسًا، حتى عند تقديمها بمصطلحات "تقدمية"، والتي احتفظت دائمًا ببعض الإشارة المجردة إلى الماضي. نتيجة لذلك، حاول العديد من المفكرين الاشتراكيين، حتى الشاب كارل ماركس، تصور مجتمعًا "بلا نقود". كانت مثل هذه الرؤى، في الوقت الذي تدّعي فيه مخاطبة المستقبل، في الواقع نتاج الجمود الاجتماعي والحنين إلى الماضي لفترة كانت فيها التنقيد - قبل الثورة الصناعية - يقتصر على جزء صغير من الحياة الاقتصادية، وعندما كان تراكم النقود غير منتج اجتماعيًا. ومع ذلك، كان ماركس، في فترة نضوجه، باعتباره من آخر الاقتصاديين الكلاسيكيين، هو نفسه الذي وضع نهاية للنقاش حول "القيمة الاستعمالية" - "use-value" (بما في ذلك الأنشطة التنقيدية وغير التنقيدية). في كتابه رأس المال، اختصر الأمر إلى فكرة أن "الاستعمال" يشير ببساطة إلى وجهة السلع destination، وبالتالي القضاء في النهاية على بقايا أي اهتمام في الأنشطة الفعلية غير التنقيدية للحياة الاقتصادية.

في وقت لاحق، عاد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد، من وقت لآخر، إلى فكرة الأنشطة الاقتصادية غير التنقيدية، لكنهم شرحوها دائمًا عن طريق القياس مع النظام التنقيدي (على سبيل المثال، ممارسة عزو الأسعار "الوهمية" "ghost" prices إلى المعاملات غير التنقيدية).

يمثل الانتقال إلى الاقتصاد الخدمي الحديث في الواقع تحولاً أساسياً في مفهوم القيمة: أخيرًا بدأ الاعتراف بأهمية استعادة القيمة الاقتصادية الكاملة للأنشطة غير النقدية. وتعدّ مفاهيم "رأس المال البشري" و "الاستدامة" أمثلة على ذلك.

"هناك ثمن لكل سلعة نادرة. إذا لم يكن لها سعر فلن تكون نادرة، وعليه فهي متاحة مجانًا". ينطبق هذا التأكيد الاقتصادي النموذجي على العديد من الأوضاع: الهواء مجاني بشكل أساسي بينما تكلف قطعة الخبز مبلغًا من النقود. لكنه يحجب تمامًا العملية التي يمكن بموجبها أن تصبح سلعة ما مجانية أو تصبح نادرة بالعكس. عندما تصبح الموارد، التي كانت مجانية أو متوفرة بتكلفة منخفضة للغاية، عنصرًا متزايدًا في التكلفة ضمن نظام الإنتاج الصناعي، فإننا ندرك أنه بعد كل شيء، أن للنظام



أوراق في الاقتصاد السياسي

الاقتصادي التنقيدي، ولا يزال، تأثيراً على غيره من الأنظمة غير التنقيدية، فمن خلال السعي لتقليل الندرة من خلال الزيادات في الإنتاجية في النظام التنقيدي، يتم أحياناً إنتاج الندرة في القطاع غير التنقيدي (وفي أفضل الأحوال "يتم استيعابها" فقط بعد بدء عملية إنتاج الندرة). من ناحية أخرى، قد نبدأ اليوم في اعتبار أن بعض التطورات التكنولوجية (مثل استخدام الكمبيوتر) وكذلك بعض التعديلات في السلوك الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى تحويل المنتجات والخدمات النادرة إلى سلع مجانية.

وهكذا تصبح حدود الثورة الصناعية - كنظام فعال لزيادة الثروة الإجمالية للدول - واضحة عندما تعوض الزيادة في الندرة في العالم غير التنقيدي أو تُفطر في تعويض النقص في الندرة في الاقتصاد. هذا يعني أيضاً أن هذين النظامين مترابطان. من الواضح أن نظاماً للمحاسبة ومراقبة الندرة المتزايدة في القطاع غير التنقيدي يجب أن يتم دمجها في أنظمتنا المحاسبية الشاملة، أكثر مما هو عليه حالياً، (قد يكون استخدام أنظمة ضرائب التلوث الحالية إحدى الطرق لتحقيق ذلك).

يجب أن يكون هذا أيضاً أساساً وضمن رؤية أوسع لدمج أهداف الاقتصاد وطموحات الحركة البيئية في سعيها لتعزيز ثروة الأمم.

ضمن هذا الإطار، تعتمد فكرة التنمية المستدامة ذاتها على الاستخدام الأفضل والحفاظ على الموارد، البشرية والمادية، مع الأخذ في الاعتبار مفاهيم الاستخدام في الوقت المناسب [في الوقت الذي تقوم فيه الحاجة للاستخدام] وقضية عدم اليقين.

4. اقتصاد "الخدمات"

1.4 نمو الخدمات في إنتاج الثروة

4. The "Service" Economy

4.1 The Growth of Services in the Production of Wealth

نظراً لأن مجتمعنا يصبح أكثر تعقيداً، فإن اللوائح التنظيمية التي تحكم التفاعل البشري بما في ذلك استخدام المنتج تصبح أكثر تعقيداً.

في مجتمع ما قبل الصناعة فإن قلة قليلة من الناس كانوا يستطيعون القراءة أو يحتاجون إليها. إلا أن معظم الناس في مجتمع الخدمات بحاجة إلى أن يكونوا "على



أوراق في الاقتصاد السياسي

دراية بالحاسوب". كان التعليم الواسع النطاق من بين الوظائف الخدمية التي مرّت، طوال الثورة الصناعية، بفترة من التوسع السريع، بحيث أصبح اليوم يشكل قطاعًا كبيرًا مع إمكانات كبيرة للتحسين.

وبقدر اتساع الخدمات التعليمية في الاقتصاد الحديث، اتسع قطاعي الصحة والدفاع الوطني وفي بعض الحالات كان الاتساع أكبر منها.

من أجل فهم وتقييم الاقتصاد الخدمي الحديث بشكل صحيح، من الضروري أن يأخذ المرء في الاعتبار أن نمو الخدمات هو نتيجة للتطور المحدد والمتوالي لعملية الإنتاج نفسها. فقد أدى تطوير التكنولوجيا، الذي غيّر عمليات الإنتاج من أجل تعزيز الكفاءة، إلى تطوير كبير للوظائف الخدمية في جميع مراحل عملية التحول.

جميع الخدمات التي ذكرناها ضرورية في تخطيط ومرافقة ودعم الإنتاج حتى نقطة البيع وكذلك المنتجات خلال فترة استخدامها. ومع ذلك، فقد سلّطت الثورة الصناعية في مرحلة نضوجها الضوء على خدمة مهمة أخرى تضاف إلى القائمة: إدارة النفايات management of waste.

لطالما كانت النفايات نتاجًا ثانويًا لأي نوع من أنواع النشاط البشري والإنتاج: عن طريق تفشير الموز ننتج النفايات؛ وينطبق الشيء نفسه عندما نصنع سهماً من قطعة خشب. عندما أطلقت الثورة الصناعية اتجاهًا واسعًا نحو تركّز الإنتاج وتخصّصه، بدأت النفايات تتركز وتتراكم كنتيجة حتمية. هذه ليست بالضرورة ظاهرة سلبية. فخلال تاريخ الثورة الصناعية، غالبًا ما كانت النفايات تُحوّل إلى منتجات ثانوية قابلة للاستخدام وحتى منتجات جديدة رئيسية، على سبيل المثال، الأسمدة النيتروجينية كمنتجات ثانوية تنشأ من صناعة المتفجرات أو الفوسفور كعنصر لصنع المنظفات والأسمدة من النفايات التي تنتجها صناعة الحديد والصلب. في أكثر مراحلها تقدمًا، عندما امتد مبدأ التخصص في المنتجات بما يتجاوز المعايير العادية، خلقت الثورة الصناعية عددًا متزايدًا من المشاكل بسبب النفايات التي لا يمكن تحويلها اقتصاديًا إلى منتجات مفيدة.

ولذلك فإن التركّز والتخصّص وزيادة مستويات التأثيرات الثانوية الخطرة هي نتيجة سلبية لاستخدام التكنولوجيا الأكثر تطوراً وتعقيداً القائمة على العلم في مختلف القطاعات. بالتوازي مع الزيادة في النفايات الصناعية، فإن التوسع في الاستهلاك الواضح إلى عدد متزايد باستمرار من الناس يعني أيضًا زيادة هائلة في كمية النفايات التي ينتجها ملايين المستهلكين من الناحيتين الكمية والنوعية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

كلُّ مُنتَجٍ ينتهي كفاية على المدى الطويل! تصبح معظم المواد، بما في ذلك أجسادنا، نفايات في نهاية دورة الإنتاج والاستخدام، ويمكن تحويل بعض هذه النفايات إلى مواد خام جديدة. في بعض الحالات، تحدث عملية التحول هذه بشكل طبيعي (كما هو الحال مع النفايات العضوية)، وفي حالات أخرى، يحدث التحول فقط بعد مرور فترة زمنية تتضمن تدخل الإنسان في إعادة التدوير. تكون إعادة تدوير النفايات في معظم الحالات محدودة، إما عن طريق "الانتروبيا الاقتصادية" "economic entropy" (عندما تكون تكلفة إعادة التدوير الكاملة باهظة) أو عن طريق الانتروبيا الفيزيائية (المطلقة) (عندما يكون إعادة التدوير الكامل مستحيلًا لأسباب مادية).

وبالتالي، فإن منع النفايات وإعادة التدوير هو أحد الاهتمامات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الخدمي.

يوضح الشكل 1 أنه، في حالة نموذجية للثورة الصناعية، تم اعتبار عملية الإنتاج مكتملة في اللحظة التي يكون فيها المنتج أو الآلة متاحًا للبيع في السوق. في الاقتصاد الخدمي، يبدو أن القضية الحقيقية من حيث القيمة الاقتصادية هي تعظيم الاستخدام المشترك للمنتجات والخدمات خلال حياتها، وهي عملية تأخذ في الاعتبار سلسلة من التكاليف قبل وأثناء وبعد الإنتاج.

الشكل 1. الخدمات والصيانة في قطاع الإنتاج

المواد الخام	▶	الخدمات/الصيانة
التحول 1	▶	الخدمات/الصيانة
التحول 2	▶	الخدمات/الصيانة
التحول n	▶	الخدمات/الصيانة
المنتج النهائي	▶	الخدمات/الصيانة

من ناحية، يرتبط المفهوم التقليدي للقيمة الاقتصادية بوجود المنتج وإمكانية تسويقه. من ناحية أخرى، تم تمديد فكرة القيمة الاقتصادية في الاقتصاد الخدمي الجديد لتشمل فترة الاستخدام والتكاليف المتكبدة، بما في ذلك تكاليف معالجة النفايات. يرتبط مفهوم



أوراق في الاقتصاد السياسي

القيمة في الاقتصاد الخدمي في جوهره بقيمة أي منتج (أو خدمة) من حيث أدائه أو من حيث نتيجته بمرور الوقت. إن قيمة الاستخدام هذه خلال فترة الاستخدام هي القضية الرئيسية: يجب حساب الأداء الفعّال (القيمة) للسيارة كوسيلة من وسائل النقل من حيث الفترة (وتكرار) الاستخدام، والمنفعة الفعّالة (القيمة) للدواء يجب أن يُحسب من حيث مستوى الصحة المحقق. بينما في الاقتصاد الصناعي، كان السؤال الرئيسي هو: "ما هي القيمة" التنقيدية "للمنتج؟" يطرح الاقتصاد الخدمي سؤالاً آخر: "ما هي القيمة" الانتفاعية" للمنتج؟ ما هي الوظيفة التي تخدمها، إلى أي مدى وإلى متى؟"

يجب التفكير في تطوير الاقتصاد الخدمي في المستقبل على أنه عملية شاملة للاقتصاد بأكمله بعد الثورة الصناعية، وليس مجرد نتيجة لنمو القطاع الثالث tertiary sector التقليدي.

في الواقع، يتم دمج وظائف الخدمات في جميع الأنشطة الإنتاجية في القطاع الصناعي وكذلك الزراعي. من الضروري ملاحظة أن التكنولوجيا الحديثة أدت في معظم الحالات إلى خفض تكاليف التصنيع وزيادة تكاليف الخدمات بشكل كبير. غالباً ما يختفي وبسرعة التمييز بين الوظائف التي يتم إجراؤها في مكتب محوسب حديث ومركز تحكّم في مصنع إنتاج. دفعت هذه الحقيقة بعض المؤلفين، عند وصفهم لخصائص الاقتصاد المعاصر، إلى الحديث عن اقتصاد "صناعي فائق" أو "ثورة صناعية ثالثة" بدلاً من "اقتصاد خدمي". يستشهد هؤلاء المؤلفون بالقطاعات التي تكون فيها التكنولوجيا أكثر تقدماً ثم يشيرون إلى أن ما يحدث في الواقع هو عملية تصنيع لقطاعات الخدمات التقليدية.⁸ من الواضح أن هذه ظاهرة مهمة ولكنها تتغاضى عن الزيادة المذهلة في وظائف الخدمات داخل القطاعات الإنتاجية التقليدية.

إن تطور الاتصالات، والخدمات المصرفية والمالية، والتأمين، والصيانة والهندسة، لا يمكن حسابه من حيث كونها مجرد أنواع جديدة من "الإنتاج"، وامتدادات لما حدث بالفعل في صناعة المنسوجات، والحديد والصلب والصناعة الكيماوية. بيعُ مُنتج (أي آلة) مرة واحدة (أي في وقت معين) هو عمل مختلف عن الوفاء بعقد صيانة على مدى فترة زمنية ممتدة، حيث يظل البائع ملتزماً تعاقدياً تجاه المستهلك لاستخدام "المنتج". المسألة ذات الصلة هنا هي في الحقيقة مسألة فهم، فهم ما ينطوي عليه بيع المنتجات في اقتصاد خدمي في الواقع. فنحن ننتقل من عقلية "الثورة الصناعية" إلى عقلية الاقتصاد الخدمي، عندما نضيف إلى تكلفة إنتاج المنتجات تكلفة الصيانة

⁸ Irving Leveson, "The Service Economy in Economic Development" paper presented to the Graduate Institute of European Studies, University of Geneva April 16, 1985.



أوراق في الاقتصاد السياسي

(الغسيل وربما الإصلاح) خلال حياة هذه المنتجات، بالإضافة إلى تكلفة التخلص منها واستبدالها عندما تُقِيم قيمتها من حيث استخدامها الفعلي.

2.4 التكامل الأفقي لجميع الأنشطة الإنتاجية: نهاية النظرية أو القطاعات الثلاثة للنشاط الاقتصادي وحدود قانون إنكل

4.2 The Horizontal Integration of all Productive Activities: The End of the Theory or the Three Sectors of Economic Activity and the Limits to Engel's Law

لا تزال النظرية الاقتصادية التقليدية تميز بين ثلاثة قطاعات: الأولي أو الزراعي، والثانوي أو الصناعي، والثالث الذي يشمل جميع الخدمات، والتي يتم تقسيمها في بعض الأحيان بشكل أكبر لإنتاج قطاع رابع.⁹ نظرية كهذه تركز بشكل أساسي على عملية التصنيع حيث تكون المجتمعات الزراعية في الغالب هي تلك التي لم تصبح صناعية بعد، وحيث لا يكون القطاع الثالث في كثير من الأحيان أكثر من "سلة المهملات" المستخدمة لتصنيف كل تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن ببساطة تسميتها صناعية.

في الواقع، بالنسبة لجميع أنواع المجتمع الثلاثة - الزراعي والصناعي والخدمي - فإن القضية ذات الصلة هي اختيار الأولوية في تحفيز إنتاج الثروة والرفاهية. في المجتمع الصناعي، لا تختفي الزراعة. بل على العكس تماماً. يصبح الإنتاج الزراعي أكثر فاعلية بفضل التصنيع. لا تتطور الصناعة كنشاط إنتاجي منفصل تماماً عن الزراعة، ولكنها تؤثر على الطريقة التقليدية لإنتاج وتوزيع المنتجات الزراعية. وبنفس الطريقة، فإن الاقتصاد الخدمي ليس نتاجاً منفصلاً تماماً عن الهيكل الإنتاجي الصناعي، ولكنه يتخلل ذلك الهيكل، مما يجعله يعتمد بشكل أساسي على أداء وظائف الخدمات داخل (وكذلك خارج) عملية الإنتاج. وبالتالي، فإن الظاهرة الحقيقية ليست تراجع ونمو ثلاث عمليات أو قطاعات منفصلة رأسياً، بل تغلغلها الأفقي التدريجي. بعبارة أخرى، لا يتوافق الاقتصاد الخدمي الجديد مع اقتصاد القطاع الثالث بالمعنى التقليدي، ولكنه يتميز بحقيقة أن وظائف الخدمات هي السائدة اليوم في جميع أنواع النشاط الاقتصادي.

⁹ Jean Fourastier, *Le Grand Espoir du XXe Siecle* (Paris: Gallimard, 1958); Colin Clark, *Les Conditions du Progres Economique* (The Conditions of Economic Progress) (Paris: PUF, 1960); Daniel Bell, *The Coming of the Post-Industrial Society* (New York: Basil Books, 1973)



أوراق في الاقتصاد السياسي

مع كل تحول أساسي من أولوية نمط لإنتاج الثروة والرفاهية إلى نمط آخر، هناك تعديل في تصور الاحتياجات أو الطلب. إن تعريف ما يشكل حاجة أساسية بحاجة إلى تغييرات.

في المجتمع الزراعي، كان من الواضح أن نظام الإنتاج الزراعي (ما قبل الصناعي) يعالج مشكلة تلبية الاحتياجات الأساسية. بعد بداية التصنيع، وتماشياً مع تاريخ النظرية الاقتصادية، التي تزامنت حتى ذلك الحين بشكل أساسي مع تطورها، تم تحديد الاحتياجات الأولية من حيث الاحتياجات الأساسية التي يمكن أن يلبها نظام التصنيع (دمج الإنتاج الزراعي الرئيسي). ينص قانون إنكل¹⁰ Engel's law على أن الخدمات ثانوية في معظم الحالات لأنها تلبى الاحتياجات غير الأساسية فقط. في هذا النهج، من المفترض أن تكون الثورة الصناعية وسيلة فعالة لتزويد الناس بالطعام والمأوى والصحة. بمجرد تلبية هذه الاحتياجات الأساسية، يمكن البدء في استهلاك "الخدمات".

ولكن في الواقع، كان الدافع الحقيقي للاقتصاد الخدمي هو بالتحديد حقيقة أن الخدمات أصبحت لا غنى عنها في إتاحة المنتجات والخدمات الأساسية التي تلبى الاحتياجات الأساسية. لم تعد الخدمات تُشكّل مجرد قطاع ثانوي، لكنها تتجه إلى صدارة النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت أدوات إنتاج لا غنى عنها في تلبية الاحتياجات الأساسية والوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها زيادة ثروة الأمم.

صناعة التأمين هي مثال نموذجي. حتى عقود قليلة مضت، قَبِلَ الجميع، بما في ذلك العاملين في صناعة التأمين نفسها، أن وثائق [بوالص] التأمين التي تغطي، على سبيل المثال، مخاطر الحياة أو الأضرار المادية، كانت مُنتجاً ثانوياً نموذجياً بالمعنى الاقتصادي لا يمكن توسيعه إلا بعد تلبية الاحتياجات الأساسية عن طريق الإنتاج المادي.

ومع ذلك، خلال السنوات التي أعقبت عام 1973، عندما انخفض نمو الناتج القومي الإجمالي في العالم من متوسط 6% إلى أقل من 3% سنوياً، استمر إجمالي مبيعات وثائق التأمين في النمو بنحو 6% سنوياً. إذا كان استهلاك التأمين ذا أهمية ثانوية، فإن التباطؤ في الأنشطة الأخرى، وخاصة في التصنيع، وفقاً لقانون إنكل، قد ينتج أكثر من تخفيض نسبي في بيع التأمين. يكمن تفسير هذا النمو المستمر لأنشطة

¹⁰ نسبة إلى عالم الإحصاء الألماني إيرنست إنكل (1821-1896).



أوراق في الاقتصاد السياسي

التأمين، حتى في فترات النمو المتراجع على وجه التحديد في طبيعة نظام الإنتاج الحديث الذي يعتمد على التأمين والخدمات الأخرى كأدوات رئيسية لضمان حسن سير العمل، بناءً على توافر منتجات وخدمات. على مستوى إنتاج تكنولوجيا متقدم للغاية، حيث تتركز المخاطر ونقاط الضعف بشكل كبير وتمثل تحديًا إداريًا أساسيًا، أصبح التأمين - بشكل متزايد في العقود الأخيرة - شرطًا مسبقًا أساسيًا للاستثمار. وبالمثل، على مستوى أكثر عمومية، فإن الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي والتأمين على الحياة حقق الآن مكانة السلعة الأولية في معظم "البلدان الصناعية".

3.4 من قيمة المنتج إلى قيمة النظام

4.3 From Product Value to System Value

يتمثل الاختلاف الرئيسي الآخر بين الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الخدمي في أن السابق يعزو القيمة بشكل أساسي إلى المنتجات الموجودة ماديًا والتي يتم تبادلها، بينما ترتبط القيمة في الاقتصاد الخدمي ارتباطًا وثيقًا بالأداء والاستخدام الحقيقي (خلال فترة معينة) للمنتجات (المادية أو غير المادية) المدمجة في نظام. في حين أنه خلال الثورة الاقتصادية الكلاسيكية يمكن تحديد قيمة المنتجات بشكل أساسي مع التكاليف المتضمنة في إنتاجها، فإن مفهوم القيمة في الاقتصاد الخدمي يتحول نحو تقييم التكاليف من حيث النتائج التي تم الحصول عليها في الاستخدام.

يأخذ النهج الأول في الاعتبار قيمة غسالة ملابس في حد ذاتها، والثاني يقيّم الأداء الفعلي للغسالة، مع الأخذ في الاعتبار ليس فقط تكلفة الإنتاج ولكن أيضًا جميع أنواع التكاليف الأخرى (وقت التعلم لمن يستخدمون الغسالة، الصيانة وتكاليف الإصلاح وما إلى ذلك). إن قابلية تطبيق النهجين، في معظم الحالات، متصلة في التعقيد التكنولوجي للمنتج: في حالة المنتجات والأدوات البسيطة، يمكن أن يقتصر تقييم القيمة على الأداة أو المنتج في حد ذاته. لن يعتقد أي شخص يشتري مطرقة أنه من الضروري أخذ دورات لتعلم كيفية استخدامها. ومع ذلك، في حالة الكمبيوتر، فإن تكلفة تعلم كيفية استخدامه تميل إلى تجاوز تكلفة شراء الجهاز نفسه، خاصةً حيث يتضمن الأول تكلفة البرامج الأساسية.

وبالمثل، قد لا يفكر الأشخاص الذين يشترون سلعةً مثل الأطباق أو حتى الدراجات في توقيع عقد صيانة. مع شراء الآلات الكاتبة الإلكترونية، أو آلات التصوير الضوئي، أو حتى أجهزة التلفزيون، فإن عقود الصيانة - حتى بالنسبة للمستهلكين الأفراد -



أوراق في الاقتصاد السياسي

أصبحت أكثر شيوعاً. في الاقتصاد الخدمي، فإن ما يُشتري ليس الأداة، لأن الناس يشترون أنظمة عاملة *functioning systems*، وليس منتجات. يشتري الناس الأداء.

تقييم النظام، أي تنظيم الأدوات والأشخاص في بيئة معينة للحصول على نتائج مرغوبة وذات قيمة اقتصادية، يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً درجات مختلفة من التعقيد بالإضافة إلى التعرُّضية في أداء الأنظمة *'vulnerability in systems'* *functioning*. لذلك تصبح فكرة الأنظمة ضرورية في الاقتصاد الخدمي. تنتج الأنظمة نتائج إيجابية أو قيمة اقتصادية عندما تعمل بشكل صحيح.

يجب أن يعتمد مفهوم تشغيل النظام (أو عمله) على الوقت الحقيقي وديناميكيات الحياة الواقعية. عندما يتم أخذ الوقت الحقيقي في الاعتبار، تصبح درجة عدم اليقين والاحتمال، التي تحدد أي عمل بشري، قضية مركزية.

في المقابل، يمكن لاقتصاد الثورة الصناعية أن يعتمد على تخيل نظرية التوازن التام (خارج الوقت الحقيقي)، بناءً على افتراض اليقين. خلال معظم التاريخ الاقتصادي للثورة الصناعية، كانت المخاطرة وعدم اليقين مصدر قلق المؤرخين وعلماء الاجتماع. إن أول دراسة منهجية لإعطاء اعتبار خجول وجاد للمخاطر وعدم اليقين هي تلك التي أجراها فرانك نايت Frank Knight خلال عشرينيات القرن الماضي.¹¹

إن أي نظام يعمل للحصول على بعض النتائج المستقبلية هو بالتعريف نظام يعمل في حالة من عدم اليقين، حتى لو كانت المواقف المختلفة تتميز بدرجات مختلفة من المخاطر أو عدم اليقين أو حتى عدم المعرفة المسبقة. لكن المخاطرة وعدم اليقين ليسا مسألة اختيار: إنهما مجرد عناصر للوضع البشري.

وبالتالي فإن العقلانية ليست مشكلة تجنب المخاطر والقضاء على عدم اليقين، ولكن مشكلة التحكم في المخاطر وتقليل عدم اليقين وعدم معرفة النتيجة سلفاً *indetermination* إلى مستويات مقبولة في مواقف معينة.

علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المنهجية للأنظمة الاقتصادية الحديثة والتطورات التكنولوجية المتزايدة تتطلب فهماً اقتصادياً أعمق للسيطرة على الضعف المتزايد

¹¹ Frank Knight, Risk, Uncertainty and Profit (Chicago: University of Chicago Press, 1921)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

وتعقيد هذه الأنظمة. يمكن أن يكون حادث سكة حديد سيبيريا في 5 حزيران/يونيو 1988، عندما أدى تسرب من خط أنابيب للغاز الطبيعي المسال إلى انفجار دمر قطارين، مما أسفر عن مقتل جميع الركاب، كمثال على المخاطر المتجذرة في النظام systemic risks.

لسوء الحظ، يُساء فهم مفهوم التَعْرِضِيَّة vulnerability بشكل عام. إن القول بأن التعرضية تزداد من خلال زيادة جودة وأداء التكنولوجيا الحديثة قد يبدو متناقضًا. في الواقع، يعتمد المستوى الأعلى من الأداء لمعظم التطورات التكنولوجية على تقليل هوامش الخطأ التي يمكن للنظام تحملها دون حدوث عطل. لا يزال من الممكن وقوع الحوادث وأخطاء الإدارة - حتى لو كانت أقل تكرارًا - ولكن آثارها الآن لها عواقب نظامية أكثر تكلفة. فتح باب سيارة متحركة لا يؤدي بالضرورة إلى كارثة. في حالة طائرة حديثة، فإن فتح بابها سيؤدي إلى كارثة. وهذا يوضح أن مفاهيم أداء النظام والتحكم في التعرضية تصبح وظيفة اقتصادية رئيسية يجب أن تتكامل فيها مساهمات الاقتصاديين والمهندسين، على سبيل المثال. بطريقة مماثلة، يجب أن تأخذ مشاكل الضمان الاجتماعي والمدخرات للفرد إدارة التعرضية في الاعتبار. وهكذا تصبح فكرة المخاطر وإدارة التعرضية وعدم اليقين مكونات رئيسية للاقتصاد الخدمي.

4.4 مفهوم المخاطرة في الثورة الصناعية والاقتصاد الخدمي - المخاطر المعنوية والحوافز

4.4 The Notion of Risk in the Industrial Revolution and in the Service Economy – Moral Hazards and Incentives

لم يدرس كبار الاقتصاديين الأوائل المخاطرة بالتفصيل. كانت البيئة الثقافية في ذلك الوقت تعتبر أمرًا مفروغًا منه، ولو أن شومبيتر [Joseph Schumpeter 1950-1883] أشار بشكل أكثر وضوحًا إلى رجل الأعمال المجازف. إن أول دراسة شاملة للموضوع لم يتحقق حتى عام 1921، عندما نشر فرانك نايت [1885-1972] كتابه Risk, Uncertainty and Profit "المخاطر وعدم اليقين والربح".¹² ولكن حتى نايت كان يميل إلى حصر نفسه في مناقشة مخاطر ريادة الأعمال. لا يزال

¹² Knight, Risk, Uncertainty and Profit. 1921



أوراق في الاقتصاد السياسي

مجال الخطر الصرف pure risk المرتبط بضعف الأنظمة يعتبر ثانويًا جدًا بحيث لا يتم إعطاؤه الأولوية بين الأهداف الإدارية للشركات.

كانت أنشطة قطاع الخدمات والتأمين على وجه الخصوص تعتبر تقليديًا ثانوية أو هامشية في الاقتصاد الوطني، حتى لو أنها كانت موجودة منذ قرون. النظريات وحتى المواقف لم تتكيف بعد مع الحقائق الجديدة في هذا المجال. ومع ذلك، يُنظر الآن إلى بعض أنواع المخاطر غير المتعلقة بريادة الأعمال على أنها أكثر أهمية بسبب التغييرات في الفلسفة الاجتماعية. وهذا ينطبق على المخاطر التي يغطيها الضمان الاجتماعي وحماية العمال في البلدان الصناعية. في الواقع، منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، نظمت حكومة بروسيا أول نظام تأمين إلزامي لعمال المناجم. ولكن في وقت الكساد الكبير في عام 1929، كان هذا النوع من إدارة المخاطر لا يزال في مهده.

يمكن أن يُعزى تطور الضمان الاجتماعي بشكل أساسي إلى التغييرات في الفلسفة الاجتماعية، والتي بدورها تكون مشروطة بالمستويات المتغيرة وخصائص المخاطر والتعرضية التي تنتجها البيئة الحديثة. في الواقع، إن نمو المخاطر والتعرضية، المتشابك في عمل النظام الاقتصادي، يفسر إلى حد كبير لماذا نواجه الآن بُعدًا جديدًا للمخاطر وتغيرًا جوهريًا في توقعاتنا فيما يتعلق بإمكانيات النمو التقليدي.

يغطي دلالة المخاطرة في الاقتصاد الخدمي مجالًا أوسع بكثير من مفهوم المخاطرة في الثورة الصناعية. مع هذا الأخير، كان مجال الخطر الرئيسي الذي ينطوي عليه الأمر هو ما يسمى بالمخاطر الريادية أو التجارية؛ في حين يجب توسيع الاقتصاد الخدمي ليشمل ما يسمى "الخطر الصرف" 'pure risk'.¹³

مخاطر ريادة الأعمال هي المخاطر التي يمكن للأشخاص المشاركين في نشاط ما التأثير على غرضه وطريقته من خلال اتخاذ قرار بالإنتاج أو البيع أو التمويل وما إلى ذلك.

الخطر الصرف خارج عن سيطرة المشاركين في نشاط ما. يعتمد ذلك على نقاط تعرّض بيئتهم أو النظام الذي يعملون فيه، وسوف يتجسد عن طريق حادث، بالصدفة.

¹³ وترجم أيضًا في الأدبيات التأمينية "المخاطر الصافية" تمييزًا لها عن مخاطر المضاربة speculative risks التي تتضمن احتمال الربح أو الخسارة، في حين أن المخاطر الصافية، القابلة للتأمين، تتضمن احتمال الخسارة فقط. تلجأ أحيانًا إلى استعمال الصافي والصافية.



أوراق في الاقتصاد السياسي

يرتبط مفهوم الخطر الصرف هذا بشكل حصري بفكرة التعرضية التي تواجهها الأنظمة التي ناقشناها في الفقرات السابقة وهي سمة مميزة للاقتصاد الخدمي.

أحد الاختلافات الكبيرة بين الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والاقتصاد الخدمي الجديد هو أنه لا يتم أخذ المخاطر "الريادية" في الاعتبار فقط (كما في حالة فرانك نايت)، ولكن مفهوم المخاطر ذات الصلة اقتصادياً يمتد ليشمل مفهوم الخطر الصرف. على الصعيد العالمي، فإن مفهوم المخاطرة له دالتين مختلفتين اختلافًا جوهريًا ولكن متكاملتين.

اليوم، في أي مسعى اقتصادي مهم، يجب إعطاء أهمية استراتيجية متساوية لكلا النوعين من المخاطر (كلاهما مرتبط بمفهوم التعرضية التي تواجهها الأنظمة). كثير من الناس عند مناقشة إدارة المخاطر (أي إدارة المخاطر الصرفية) لا يربطون ارتباطًا واضحًا بالاستراتيجية العالمية للمخاطر. لذلك، بدلاً من إظهار كيفية ارتباط الخطرين بوضوح، فإنهما يميلون إلى الخلط أو الحيرة بينهما.

يمكن العثور على التمييز بين المخاطر الصرفية والمخاطر التجارية أيضًا في مفهوم "الخطر المعنوي".¹⁴ هذه الفكرة مألوفة لشركات التأمين منذ فترة طويلة عندما كان عليها أن تواجه الأضرار الناجمة عن أولئك الذين كانوا يعرضون أنفسهم للمخاطر لتحقيق الربح. خذ على سبيل المثال حالة شخص أحرق منزله من أجل تحصيل التأمين [التعويض] (سبب أكثر من 20% من الحرائق!).

5.4 دور المُنظم الريادي الجديد في الاقتصاد الخدمي

4.5 The New Entrepreneur in the Service Economy [the role of]

يجب أن يكون المدراء ورجال الأعمال في الاقتصاد الخدمي قادرين على تبني وجهة نظر موسّعة تجاه المخاطر، والتي تشمل كلا الشكلين (الريادي والصافي) للظاهرة. حتى مدارس الإدارة الأكثر تقدمًا اليوم غالبًا ما تتخلف عن الركب في هذا الصدد، في حين أن واقع المخاطر الصافية بدأ منذ فترة طويلة في فرض أعباء هائلة على المديرين.

¹⁴ Joseph Stiglitz, "Annual Lecture of the Geneva Association," The Geneva Papers on Risk and Insurance 8, no. 26 (1983); See also The European Papers on the New Welfare 2005-2008. Nos. 1, 3, 6, 10 (www.newwelfare.org)



أوراق في الاقتصاد السياسي

يجب فهم المخاطر على جميع المستويات والتحكم فيها فيما يتعلق بمستوى إدارتها. يمكن، بل يجب، تقليص نقاط التعرّض والتحقق منها. عندها فقط يمكن تطوير رؤية استراتيجية واكتشاف تحديات جديدة.

إذا كانت رؤية رائد الأعمال والجمهور ككل للعالم الواقعي جزئية أو غير كافية، فإنهم عمومًا سيصابون بالشعور بالإرهاق من مخاطر ونقاط التعرّض في الحياة الحديثة. ومع ذلك، فإن هذا الشعور بالعجز وعدم الملاءمة هو بالأحرى نتيجة لعدم قدرتنا الثقافية على التعرف على حقائق عالمنا المعاصر والتكيف معها وقبولها. وبالتالي، فإن الأمر يتعلق إلى حد كبير بالموقف الفكري. يؤدي عدم القدرة على التكيف إلى التشاؤم والشلل القاتل، مثل البحار الذي، بدلاً من استخدام الرياح لتوجيه قاربه، يسمح للرياح بتحديد الاتجاه الذي يُدفع فيه قاربه. من الأهمية بمكان أن نكون قادرين على تحديد هذه الرياح الجديدة التي تهب في الاقتصاد الخدمي، وأن ندرك التحديات التي تفرضها المخاطر الجديدة، واهتمامنا المتزايد بجودة المنتج وقيمة الاستخدام، على حقيقتها: فرص من أجل تحديد اتجاهات جديدة لتحفيز النشاط المتجدد في سعينا لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي حقيقي.

6.4 المتاجرة وتجانس الخدمات

4.6 Tradability and Homogeneity of Services

يقتبس الكثير من الأدبيات حول الاقتصاد الخدمي قضيتين محددتين تعكسان الصعوبات الحالية في تحديد خصائصه. في معظم الحالات، تنبع هذه الصعوبات من الموقف النفسي الأساسي الذي ينظر إلى الخدمات أو، بشكل أكثر دقة، الاقتصاد الخدمي، كنوع من "المنتج" الجديد الذي يصنعه نوع جديد من "الصناعة".

تنبع الصعوبات التي نواجهها في توضيح المشكلة مرة أخرى من الإطار المرجعي الثقافي أو النظري المستخدم في التحليل وليس من المشكلة نفسها. نقطة معينة في القضية هي فكرة المتاجرة بالخدمات وتجانسها. غالبًا ما يقال إن تحليل الاقتصاد الخدمي يكاد أن يكون مستحيلًا لأن الخدمات تشير إلى كيانات متباينة مثل حلاقة الشعر أو الاتصالات أو الصيانة والأنشطة الصحية. ولكن يمكن قول الشيء نفسه عن المنتجات؛ هناك القليل من التجانس بين كنزة صوفية وطائرة وعصير برتقال وساعة. في الواقع، جميع "المنتجات الصناعية" متجانسة فقط بقدر ما يُنظر إليها من



أوراق في الاقتصاد السياسي

وجهة نظر نظام الإنتاج، أي أساليب التصنيع للإنتاج التي طورته الثورة الصناعية وحسنتها. إذا نظر المرء إلى الخدمات بعقلية "صناعية"، سيكتشف المرء حتمًا أنه يمكن بسهولة استيعاب بعضها في منتج صناعي بينما لا يمكن استيعاب البعض الآخر. ومع ذلك، فإن هذا التمرين الذهني لا طائل من ورائه لأنه يحاول ملاءمة الأدلة التجريبية في إطار مرجعي عفا عليه الزمن.

الفرق الحقيقي بين الاقتصاديات الصناعية والخدمية، والذي يمكن بناء المراجع النظرية المتجانسة عليه، هو القيمة الاقتصادية. خلال الثورة الصناعية، ارتبطت القيمة الاقتصادية بوجود المُنتَج والتحسينات في الإنتاجية التي نشأت أساسًا من التحسينات في عملية التصنيع. من ناحية أخرى، تُستمد القيمة الاقتصادية في الاقتصاد الخدمي من عمل نظام، لا يمكن قياس إنتاجيته إلا من حيث الأداء المُحسَّن والمتزايد فيما يتعلق بالتكاليف في الدورة بأكملها من المواد الخام إلى النفايات. الإشارة ليست إلى "المُنتَج" ولكن إلى "استخدامه"، أي عملية التشغيل الصحيحة والمفيدة.

تُقاس الزيادات في الإنتاجية في الاقتصاد الصناعي بتكاليف المدخلات المستخدمة لإنتاج آلة أو مُنتَج. قياس نفس تكاليف المدخلات في الاقتصاد الخدمي دون الرجوع إلى أداء معين (وليس بالضرورة المنتجات) هو أمر قريب جدًا من الهراء. إن إنتاجية النظام الصحي تكمن في "إنتاج" أشخاص أصحاء. في كلتا الحالتين، فإن قياس النتيجة يتطلب حتمًا دمج المعايير "النمطية" النوعية. يمكن تحقيق ذلك بسهولة إلى حد ما مع الفطرة السليمة وحد أدنى من الإجماع. يجب أن يكون قياس أداء الأنظمة التعليمية مرتبطًا بشكل حتمي بتقييم جودة الطالب المُدرَّب فيما يتعلق بالغرض من التعلم. لن يكفي أي مؤشر على رواتب المعلمين أو الاستثمار في المباني المدرسية لقياس الإنتاجية التعليمية بشكل صحيح.

إن العيش والعمل في اقتصاد الخدمة يعني أيضًا النظر إلى المنتجات الصناعية من وجهة نظر الخدمات، أي النظر في وظيفة الآلات، ومدى جودة استخدام هذه الآلات في الممارسة العملية، والنتائج المحققة معها.

من الناحية الاقتصادية، يدور الاقتصاد الصناعي حول تقييم إنتاج الثروة من حيث القيمة التبادلية المضافة، بينما يدور الاقتصاد الخدمي حول قياس قيمة الاستخدام. لذلك، إذا تم استخدام مفهوم التجانس homogeneity، أو غياب استخدامه، في تحليلنا لكل من الاقتصادات الصناعية والخدمية، فإن هذه المفاهيم تكشف عن سوء تعديل للإطار المفاهيمي. قد يكون من المشروع بالطبع اختيار أحدهما أو الآخر.



أوراق في الاقتصاد السياسي

لكن كل هذا يتوقف على مدى كفاءة نظام تقييم أو آخر وفي أي اتجاه يتحرك الدليل التجريبي. عندما ننظر بجديّة إلى الخدمات كوظائف وأنظمة أداء ضمن الاقتصاد الخدمي، نجد تنوعاً كبيراً في الأنشطة المتبعة (وهذا نموذجي للاقتصاد الخدمي كما كان الحال مع مجموعة واسعة من سلع الاقتصاد الصناعي)، ولكن ليس بالضرورة غياب التجانس. في الاقتصاد الخدمي، يؤدي المطعم وظيفة توفير الطعام للعملاء، وهي وظيفة تختلف بالطبع كثيراً عن وظيفة التدريس أو الترفيه. ولكن مهما كانت طبيعتها، فإن الوظيفة تهدف دائماً إلى تحقيق نتائج معينة يمكن تحديدها بسهولة في كل حالة.

تنشأ نفس المشكلة مع المتاجرة tradability. يتم اختبار العديد من الوظائف الخدمائية أو النظر فيها بطريقة تفترض أنه يمكن تركيبها في الإطار التحليلي الذي تم تطويره لتحليل التجارة في المنتجات الصناعية نظراً لأن اقتصاد الخدمة يدور حول إنتاج النتائج حيث يتواجد العميل أو المستخدم، فمن الواضح أن الفكرة من التجارة عند تطبيقها على هذا السياق يجب أن تتغير جذرياً. لم يعد بإمكاننا التمييز بين التجارة في الخدمات وحركة عوامل الإنتاج أو الاستثمار كما كان الحال في النظرية الاقتصادية "الصناعية". في كثير من الحالات، تجمع التجارة في الاقتصاد الخدمي بين الاثنين وتخلط بينهما. بالنسبة للعديد من الشركات، وخاصة تلك التي تعمل في "قطاعات الخدمات" التقليدية، فإن ما يعادل التجارة المحلية أو الدولية في المنتجات هو تنظيم أنظمة التسليم حيث يوجد العميل.

بينما يقوم المنتج التقليدي للآلة بتصدير "منتج" إلى أي مكان في العالم، سيتعين على مُصدّر الخدمة الاعتماد أكثر على المكتب أو نقطة التوزيع القائمة في مكان الاستخدام. في كلتا الحالتين يحدث الانتقال من الصناعة الكلاسيكية إلى الاقتصاد الخدمي، على سبيل المثال، عندما يكون تصدير الآلة مصحوباً بالكثير من البرمجيات software بحيث أن ما كان سابقاً مجرد نقل "مادي" بسيط للمنتج أصبح الآن عملية استثمار في الموقع من أجل ضمان حسن سير المنتج في مكان استخدامه.

تمثل مسألة التجارة في الخدمات وإمكانية تداولها حركة أكثر عمومية تميزت بتطور المجتمع والاقتصاد على مدى القرون القليلة الماضية: التطور من وحدات الإنتاج المغلقة محلياً والمستقلة إلى حد كبير وذات أسواق صغيرة إلى تداخل أكبر من أي وقت مضى في سوق عالمي. خلال الثورة الصناعية، كان التوسع الهائل في التجارة يتعلق بالأجهزة المادية (المنتجات). ما نشهده الآن مع انتشار أنظمة أداء الخدمة هو فصل جديد تماماً في تاريخ التجارة، لا يشمل فقط حركة الأدوات والمنتجات المادية ولكن أيضاً طرق ووسائل استخدامها والإنتاج المشترك.



أوراق في الاقتصاد السياسي

للهولة الأولى إذن، هناك آلية، متأصلة في هذا الانتشار للاقتصاد الخدمي العالمي، لتنمية عالمية أكثر توازناً، تعتمد أكثر فأكثر على زيادة التجارة والاستثمار.

7.4 القيم المادية وغير المادية في الاقتصاد الخدمي

4.7 Material and Immaterial Values in the Service Economy

أشارت العديد من الكتب والمقالات حول الاقتصاد الخدمي (وكذلك اقتصاد "المعلومات") إلى أننا في النظام الاقتصادي الحالي نواجه بشكل متزايد ما يسمى بالسلع والقيم "غير المادية".

يأتي مفهوم "غير المادي" هذا من الملاحظة القائلة بأنه خلال الثورة الصناعية الكلاسيكية، كانت عملية الإنتاج مرتبطة بشكل أساسي بالمواد (السلع والأدوات المادية). في مجتمع معلومات الخدمات الحالي لدينا، غالباً ما تكون السلع "غير مادية" (برمجيات)، على سبيل المثال عنصر معلومات أو برنامج كمبيوتر (يظل نظام الدعم أو الإرسال "مادياً").

سواء أكان ذلك ضمنياً أو صريحاً، فإن الوارد في هذا النهج هو الادعاء بأن الاقتصاد الخدمي أقل "مادياً"، وأكثر انفتاحاً على القيم "غير المادية": وبالمثل، تُستخدم كلمة "جودة" كمقياس لكلمة "غير مادي" وكثيراً ما تتعلق بفكرة أن الحصول على درجة أعلى من التعليم هو شرط أساسي مسبق للإنتاج السليم. كل هذه التحليلات في الواقع تحافظ على الانقسام بين الأدوات واستخدامها. اليوم، أصبح مفهوم "مجتمع المعرفة" رائجاً. لقد نُسي أن عملية الحضارة كانت دائماً قائمة (منذ العصر الحجري) على المزيد من "المعرفة". الجديد في الواقع هو تسريع هذه العملية.

يجب التأكيد، مرة أخرى، على أنه في الاقتصاد الخدمي تعطى الأولوية للوظائف، حيث يكون الشاغل الأساسي هو أنظمة تفضي إلى تحقيق النتائج. ومع ذلك، من الواضح أيضاً أن هذه الأنظمة (حتى لو كانت تنتج أعمالاً مجردة مثل الاتصالات) فإنها تعتمد اعتماداً كبيراً على أدوات مادية. تعتبر الوظيفة أو "النظام" غير مادية تماماً في حد ذاتها، كما أن الأداة المكنية machine tool هي "مادة" في حد ذاتها. يتطلب التصنيع مستوى مختلفاً من الاستثمار في المعرفة عن الزراعة التقليدية، ولكن



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

المعرفة في حد ذاتها ليست جديدة. حتى الرجل الذي اخترع القوس والسهم كان "متقناً".

بمجرد أن يصبح هذا واضحاً، فمن المرجح أن نصف المستويات الحالية الأعلى والمتزايدة من التعليم ليس كشيء جديد، ولكن ببساطة كشيء أكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية في الحاضر.

ينبع مفهوم القيم "غير المادية" أساساً من الشعور بأن القيم يتم إنتاجها، وتتجاوز ما يُقاس عادةً في الاقتصاد (الصناعي) الحالي. إذا تمكنا في بعض الحالات من تحديد "القيم المستقطعة" "deducted values" (مثال النظام الاقتصادي الذي يبالي في تقدير الزيادة الحقيقية في الثروة)، فهناك أيضاً العديد من الحالات التي يتم فيها التقليل من شأن النتائج، من حيث الثروة الحقيقية للتكنولوجيا الحديثة.¹⁵

وهذا يعيدنا إلى مشكلة قياس النتائج مقابل تكاليف الإنتاج (التكاليف التقييدية)، والضرورة المطلقة لقياس القيمة ببعض المؤشرات المقبولة للثروة الشخصية والوطنية.

5. القيمة وعنصر الزمن في الاقتصاد الخدمي: فكرة الاستخدام (الانتفاع)

1.5 دورة المُنتَج: من المواد الخام إلى إعادة تدوير المنتجات

5. Value and Time in the Service Economy: The Notion of Utilization

5.1 The Product Cycle: from Raw Materials to Recycled

يمكن تقسيم "عمر" أي مُنتَج إلى خمس مراحل متميزة: البحث، والتصميم، والتصور conception؛ الإنتاج، الذي ينطوي على تحويل الموارد الطبيعية؛ التوزيع (النقل والتعبئة والتسويق والدعاية)؛ العمر الإنتاجي على مدى فترة زمنية متغيرة (فترة الاستخدام)؛ والتخلص من السلعة المهملة (إعادة التدوير أو التخلص من النفايات).

¹⁵ Orio Giarini and Henri Louberge, The Diminishing Returns of Technology (Oxford: Pergamon Press, 1978)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

يمكن الإشارة إلى هذه العملية برمتها باسم عامل عمر المُنتَج Product-Life Factor.¹⁶

كان الاستبدال السريع للسلع اتجاهًا ثابتًا في التاريخ الاقتصادي، واكتسب زخمًا في مجتمعنا الاستهلاكي القائم على الموضة (متلازمة المنتجات الجديدة الأكبر والأفضل والأسرع)، حيث أصبح الاقتصاديون منشغلين بتحسين الإنتاج واقتصاد الحجم والاستهلاك والاستبدال السريع. وقد تم قياس نجاح هذا الإنتاج الصناعي من حيث التدفق في نقطة البيع (المُعَبَّر عنها على سبيل المثال في الناتج القومي الإجمالي)، في حين تم تجاهل فكرة استعمال المنتج بمرور الوقت، الانتفاع منه utilization، إلى حد كبير.

ومع ذلك، فإن فترة الانتفاع هذه بالتحديد هي المتغير الرئيسي في تكوين الثروة! من الذي يحدد طول فترة الانتفاع؟

2.5 محاسبة القيمة في الاقتصاد الخدمي

قياس القيمة في الثورة الصناعية: التدفق المُنْقَد

5.2 Accounting for Value in the Service Economy

Measuring Value in the Industrial Revolution: The Monetarised Flow

لقد حاولنا إظهار أن السعر هو المقياس، المعيار المرجعي، الذي ننظم حوله نظام قياس قادر على التحديد الكمي للظواهر والنتائج الاقتصادية في إطار العملية الصناعية.

يتم تحديد السعر عن طريق التبادل ثم يتم استخدام الأموال التي يتم الحصول عليها من كل معاملة كمكافأة كل من ساهم في إنتاج ما يتم التعامل معه، أي السلع أو الخدمات. فالعمال تدفع لهم الأجور أو الرواتب، ورأس المال (الذي يمثل تراكم العمل من حيث الآلات المتاحة للإنتاج، مثل المكائن والتجهيزات والأنظمة ومستويات المعرفة والقدرة الإدارية) يحصل على الفائدة. تمثل كل مساهمة في الخطوات المختلفة في تحويل المواد الخام إلى منتجات أو وظائف قابلة للاستعمال "قيمة مضافة". بنى آدم سميث

¹⁶ Walter R. Stahel, "The Product-Life Factor" in Susan Grinton Orr, An Inquiry into the Nature of Sustainable Societies: The Role of the Private Sector (The Woodlands: HARC, 1984)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

مفهومه للقيمة على فكرة "القيمة المضافة" واعتبرها معادلة لـ "القيمة التبادلية". الشكل 2 يلخص هذه المفاهيم. ومع ذلك، فإن مفهوم القيمة المضافة لم يظل تاريخياً ببساطة أساساً للنظرية الاقتصادية فقد أصبح في العقود الأخيرة مرجعاً للنظام المالي من خلال إدخال ضرائب القيمة المضافة.

الشكل 2: المفهوم الاقتصادي الكلاسيكي للقيمة في المجتمع الصناعي: مثال السيارة¹⁷

القيمة التبادلية	بييع المرء سيارة مقابل 10,000 دولار 10,000 هو القيمة التبادلية للسيارة
القيمة المضافة	تكاليف استخراج المواد الأولية لصنع السيارة كالحديد والزرنيخ والمطاط الخ + تكاليف العمليات التحويلية المختلفة الضرورية لتصنيع المكونات: المحرك، الإطارات، المقاعد الخ + تكاليف تجميع السيارة لصنع منتج نهائي صالح للاستخدام + تكاليف توزيع السيارة، والتسليم، والخزن، والدعاية، والتسويق، والبيع الخ

إجمالي القيمة المضافة = إضافة التكاليف

من الضروري أن نفهم أن قياس القيمة المضافة في الاقتصاد يشير إلى قياس التدفق. على الرغم من الإشارة إلى "سعر البيع" (والذي يمكن أن يعطي الانطباع بأنه قياس لنتيجة)، فإن الإشارة إلى تكلفة عوامل الإنتاج مرتبطة من الناحية المفاهيمية بقياس ما يساهم في إنتاج الثروة، وليس لقياس الثروة نفسها. يمكن تفسير ذلك بأفضل شكل على أنه حوض استحمام به صنوبرين.¹⁸

¹⁷ Source: Giarini, Dialogue on Wealth and Welfare.

¹⁸ For a detailed description see Orio Giarini and Garry Jacobs, "The Evolution of Wealth & Human Security: The Paradox of Value and Uncertainty," Cadmus 1, no.3(2011): 29-59.



أوراق في الاقتصاد السياسي

على مدى العقود الأخيرة، شهدنا ظهور نوع جديد من المشكلات المرتبطة بالقيود البيئية والإيكولوجية، مما يشير بقوة إلى أن التدفق المُنقَد لا يؤدي دائماً إلى ثروة إضافية، لأن التدفق المُنقَد يحتوي على عنصر تلوث لا يستهان به لا يضيف إلى الثروة بل يدمرها. قياس النمو كما هو مُعبّر عنه في الناتج القومي الإجمالي هو قياس دقيق وحصري لمثل هذا التدفق المُنقَد على مستوى الاقتصاد الكلي - المستوى الوطني. هذا القياس يستثني الممارسة المحاسبية القياسية التي تستخدمها جميع الشركات الصناعية والأفراد: محاسبة إجمالي الأصول أو المخزون المتاح وإجمالي الالتزامات المتكبدة (الميزانية العمومية)، والتي يشكل فيها تحليل تدفق النشاط المنجز خلال فترة زمنية معينة (بيان الدخل والمصروفات) جزءاً لا يتجزأ منها. على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن الأمر يتعلق بمعرفة عامة، وفي الواقع، بالحس السليم فإن الفرق في القيمة الإجمالية للأصول (مثل المخزون) لا يتطابق بالضرورة مع حجم النشاط المنجز خلال فترة زمنية معينة. محاسبة الأصول هي عملية تكشف عن تراكم من النشاط على مدى فترة زمنية أطول، بدلاً من مجرد الإشارة إلى ما إذا كان التدفق المُنقَد خلال نفس الفترة قد زاد أو انخفض.

خلال الثورة الصناعية الكلاسيكية، يمكن الافتراض أن مقدار التدفق التنقيدي كان يتوافق إلى حد كبير مع الزيادات في مخزون الثروة. لم يعد هذا صحيحاً في الاقتصاد الخدمي إذ أن المستوى الحقيقي للثروة (أي المخزون) يعتمد أيضاً على المساهمات غير التنقيدية والقيم المقتطعة. في الماضي أيضاً، تزامنت القيمة المضافة إلى حد كبير مع قيمة الانتفاع الحقيقية، وبالتالي أصبحت المؤشر الأساسي لنمو الثروة. لكن فكرة قيمة الانتفاع نفسها تشير إلى الأصول (المخزون) وطريقة استخدامها، على عكس فكرة القيمة المضافة التي تشير إلى تدفق الإنتاج التنقيدي.

لا يمكن بالطبع قياس هذا المخزون إلا أن يكون تقريبياً وسيكون القياس إلى حد ما قائماً على حكم شخصي. وهذا يعني أن القرارات المتعلقة بما له قيمة تصبح في جزء منها مسألة إجماع سياسي، على غرار "الشهرة" "goodwill" المُقدّرة في الميزانية العمومية للشركة. قد يكون الاختيار في المستقبل بين نظام قياس التدفق الذي يكون دقيقاً من الناحية الكمية ولكنه يخلو بشكل متزايد من المغزى، وأنظمة قياس الأصول التي قد تكون أقل دقة ولكنها ستكون أكثر صلة بالعالم الحقيقي. يمكن تحقيق القياس الكمي لمكونات الثروة غير المُنقَدة من خلال مؤشرات مناسبة. هذا موضوع مهم، لأن أي طريقة لمحاسبة الأصول ستجعل من الممكن أيضاً القيام بتعريف أفضل للثراء والفقير، وبالتالي تجنب استمرار مستوى ثروة أعلى مما تم تسجيله رسمياً، إذ أن المساهمات غير المُنقَدة للثروة في بلد ما قد تكون أعلى من تلك الموجودة في بلد آخر.



أوراق في الاقتصاد السياسي

3.5 أوجه القصور القديمة والجديدة: الثروة والثراء Wealth and Riches، ومفارقة الأسعار النسبية، والقيمة المقتطعة، والقيمة غير المحسوبة

5.3 Old and New Shortcomings: Wealth and Riches, the Paradox of Relative Prices, Deducted Value, and Non-Accounted Value

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون، ولا سيما ريكاردو، على دراية جيدة بأن أساليب محاسبة الثروة الاقتصادية التي كانوا يبتكرونها لم تكن في الحقيقة شاملة للمستوى الحقيقي للثروة للفرد أو البلد. فقد كان هناك تمييز واضح بين مفهوم الثراء [الغنى] riches من جهة والثروة wealth من جهة أخرى. بل كان هناك قبول ضمنى بأنه يمكن أن تكون هناك حالات لا تتوافق فيها الزيادة في الثروة مع زيادة الغنى.

ومع ذلك، تظل هذه الاعتبارات ثانوية لأن المشكلة الرئيسية خلال الثورة الصناعية كانت تحديد النظام الأكثر ديناميكية لزيادة ثروة الأمم عبر عملية التصنيع، والتركيز على تطويرها. يمكن اعتبار التناقضات بين الثروة والغنى ذات أهمية ثانوية. لقد تأثرت كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين وبعض المعلقين اللاحقين إلى حد كبير بحقيقة أن الصيغة الأولى للنظرية الاقتصادية كانت وصفًا لعملية التصنيع: كانت الأولوية، التي كانت مناسبة تمامًا لهذا الغرض، هي قياس تدفق البضائع والقيمة المضافة سواء كانت قائمة على العرض أو الطلب.

في الاقتصاد الخدمي، حيث لم يعد تحديد عملية التصنيع في حد ذاتها على أنها المحرك الرئيسي لزيادة ثروة الأمم، فإن المشكلة مختلفة تمامًا والتناقض بين الثروة والغنى أكثر أهمية.

إن تباين مفهوم الثراء عن مفهوم الغنى يتوافق مع ما يمكن تسميته بتطور القيم المقتطعة deducted values في الاقتصاد الحديث. تنبع الزيادة في هذه القيم المقتطعة من زيادة تخصيص الموارد الاقتصادية للأنشطة التي لا تضيف إلى المستوى الحقيقي للثروة (أو للغنى)، ولكنها في الواقع تمتص التكاليف المتزايدة لعمل النظام الاقتصادي.

يعتبر تلوث الهواء والماء من الحالات الواضحة لتناقض الثروة الحقيقية (أو لتناقض الغنى). إذا تم استثمار الأموال لإزالة التلوث من المياه أو لتطوير حلول بديلة مثل



أوراق في الاقتصاد السياسي

المياه المعبأة في زجاجات، أو الخزانات الخاصة لمياه الشرب، أو أحواض السباحة بجوار شواطئ البحار الملوثة، فإننا نواجه مرة أخرى مواقف "الظرف الصعب الذي لا مفر منه"¹⁹ catch 22 حيث تكون الاستثمارات ضرورية للتعويض عن الثروات التي ضاعت بسبب التلوث، على سبيل المثال: هذه الاستثمارات ليست قيمة مضافة صافية لثروتنا!

تشير الاختلافات المتزايدة بين مستويات الثروة والغنى (أو التناقض بين الثروة المحسوبة اقتصادياً والثروة الحقيقية) بوضوح إلى الحاجة إلى الإشارة بشكل متزايد إلى المخزون، أي الاختلافات في الثروة الحقيقية، كبديل لقياس التدفقات الإنتاجية (مثل حوض الاستحمام). علاوة على ذلك، هناك أيضاً مشكلة مطابقة القيم المضافة الحقيقية مع القيم المقتطعة. يجب أن يحل النهج المفاهيمي الجديد لقياس النتائج الحقيقية محل التحليل البسيط لتكاليف نشاط منزّل.

إن فكرة القيمة المقتطعة تعني الحاجة إلى مراعاة مفهوم القيمة السلبية. من منظور التحليل الاقتصادي، يُعدُّ هذا بالفعل خطوة في الاتجاه الصحيح، بالنظر إلى أن الجانب السلبي للأنشطة الاقتصادية في كثير من الحالات ظل ببساطة غير محسوب. يجب في الواقع التمييز بين الزيادة المتناقصة في الوضع الاقتصادي وبين العملية السلبية الصافية. قياس الثروة من خلال التدفقات التي لا تملأ حوض الاستحمام، أو الأسوأ من ذلك، التي يتم إغلاقها، يستبعد فكرة التدفقات السلبية. فقط من خلال النظر إلى المخزون يمكن قياس الاختلافات الإيجابية والسلبية واتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت التدفقات تنتج قيمة مضافة values added أو قيمةً مقتطعة deducted values.

يجب أن نضع في اعتبارنا أيضاً أن النظام المحاسبي الحالي غير مناسب، حتى بالمعنى الإيجابي، لقياس العديد من الزيادات في الثروة الحقيقية. تتعلق هذه الظاهرة ببعض المفارقات المتعلقة بمفهوم الأسعار النسبية.

إن الأسعار النسبية والتغييرات التي تمر بها هي أحد المؤشرات الرئيسية فيما إذا كانت التكنولوجيا الجديدة أو نظام الإنتاج فعّالاً بالفعل في قطاع معين. عندما يكون هناك تقدم كبير في قطاع جديد، فإن تكاليف المنتجات لا تتضاءل فقط في حد ذاتها، ولكن

¹⁹ عنوان رواية للكاتب الأمريكي جوزيف هيلر نشرت عام (1961) *Catch-22* Joseph Heller. أصبح هذا العنوان تعبيراً مختصراً للدلالة على موقف أو وضع إشكالي حيث لا يوجد مخرج واضح بسبب العوامل أو القواعد المتضاربة أو المتناقضة في الوضع أو الموقف الذي يجد المرء نفسه فيه وكأنه بين شقي الرحي، كما يقال.



أوراق في الاقتصاد السياسي

سعرها، مقارنة بالمنتجات الأخرى في السوق، ينخفض أيضًا بشكل حاد. قبل ثلاثين عامًا، كان سعر آلة حاسبة صغيرة يعادل 500 كيلوغرام من الخبز. وهو الآن يعادل أحيانًا أقل من كيلو من الخبز. هذا يعني أنه، بمقياس الخبز، انخفضت الأسعار النسبية لألات حاسبة الجيب بشكل حاد.

على مستوى الفرد، فإن استبدال مُنتَج نادر ومُكَلَّف (على سبيل المثال، الآلات الحاسبة قبل خمسين عامًا) بمنتج رخيص يزيد بشكل كبير من غنى الفرد، ولكنه يمكن أن يقلل الثروة. حقيقة أنه يمكننا شراء منتجات اليوم، مثل حاسبات الجيب التي لم نكن نتمكن منذ ثلاثين أو أربعين عامًا من شرائها للاستخدام الخاص، هي مؤشر على أننا، بالقيمة الحقيقية، أكثر غنى اليوم. ولكن فيما يتعلق بالثروة المُنقَّدة التي تحت تصرفنا، فإن أي شخص كان يستطيع شراء مثل هذه الآلة قبل ثلاثين أو أربعين عامًا كان يُعتبر أكثر غنى مما نحن عليه اليوم، عندما نحتاج إلى القليل من المال لشرائها.

على مستوى الاقتصاد الكلي، قد تكون هذه الظاهرة أقل تناقضًا. إذا كان سعر حاسبات الجيب اليوم هو 10/1 مما كان عليه قبل عشرين عامًا، وإذا كان من الممكن بيع 1,000 حاسبة اليوم بدلاً من بيع 10 آلات حاسبة قبل ثلاثين عامًا، فقد قمنا بزيادة قيمة المبيعات بمقدار عشرة أضعاف بمقياس النقود. لكن الثروة الحقيقية للناس زادت أكثر من ذلك بكثير: يمكن استخدام بعض الإيرادات المتولدة من خلال التوسع في سوق حاسبة الجيب لشراء تلك السلع التي ظلت باهظة الثمن، أي التي ظل سعرها النسبي مرتفعًا.

عند قياس ثروتنا الحقيقية، فإن مجرد معرفة ما إذا كان العالم قد نما ليكون أكثر ثراءً ومقدار ذلك لا يكفي بأي حال من الأحوال. بينما أصبحنا في بعض النواحي أكثر فقرًا على مدار العشرين عامًا الماضية لأنه يتعيّن علينا دفع المزيد مقابل سلع أو خدمات مجانية سابقًا مثل مياه الشرب غير الملوثة أو السباحة في مياه غير ملوثة، فقد أصبحنا، بطرق أخرى، أكثر غنى من خلال امتلاك حاسبات الجيب وأشرطة الفيديو المتاحة لما يعادل بضع ساعات، أو حتى دقائق من العمل بأجر. ويمكننا أن نشاهد أوبرا ومسرحيات عالية الجودة كانت مخصصة في أيام موليير للملوك والأباطرة.

إن محاولتنا لقياس القيمة المضافة ودراسة آلية الأسعار النسبية تؤدي، بالتالي، من حيث تقييم الزيادات في الثروة، إلى استنتاجات أكثر تعقيدًا مما كان متوقعًا في البداية. الطريقة السهلة للخروج هي قياس مستويات الثروة الحقيقية المتاحة (قيمة استخدامها) بمؤشرات تقريبية. لقد وُصف تعقيد "محاسبة الثورة الصناعية" بشكل جيد من خلال مفارقة الجحيم والسماء، عند تطبيقها على مفهوم الندرة. السماء، التي من المحتمل أن



أوراق في الاقتصاد السياسي

تكون مباركة بمخزون لا حصر له من السلع والخدمات من كل الأنواع (المادية والروحية)، لا تعرف شيئاً عن الندرة. علم الاقتصاد والاقتصاد لذلك لا وجود لهما. لا توجد أسعار ولا نقود لأن كل شيء متاح بسهولة دون أي قيود أو عمل. إذن، يجب أن تكون السماء شيئاً مختلفاً تماماً عن الأرض، ولكنها أيضاً مكان لا يحتوي على إجمالي الناتج القومي. الجحيم، على عكس الجنة، هو مكان يستهلك الكثير من الطاقة في الحفاظ على صورته الشهيرة وأنشطته المفترضة. لذلك، ربما يحتاج إلى تطوير قيمة مضافة ضخمة لم يحاول أحد قياسها. يجب أن يكون الناتج القومي الإجمالي مرتفعاً جداً بالفعل!

في عالمنا الأرضي، يتمثل أقصى إنجاز ممكن في تقليص الندرة في خلق الوفرة في أكبر عدد ممكن من القطاعات. لكن التنمية البشرية والاقتصادية تستلزم أيضاً التعرف على حالات الندرة الجديدة والتعامل معها. الندرة هي في نهاية المطاف السمة المميزة لنظام عدم التوازن الذي من خلاله يتجه المسعى البشري للعمل: إنه شرط لا غنى عنه لسعي الإنسان إلى الإنجاز.

4.5 أنظمة البانيو (حوض الاستحمام): قياس النتائج من خلال المؤشرات

5.4 The Bathtub Systems: Measuring Results through Indicators

تتمثل إحدى المفارقات الرئيسية في محاسبة القيمة وفي تحديد تنمية الثروة في أن الزيادة في الثروة الحقيقية تتوافق في بعض الحالات فقط مع زيادة تكلفة التحكم في التلوث (على سبيل المثال، الاستثمار في السيطرة على النفايات والأغراض البيئية التي من الواضح أنها نوع من تكلفة القيمة المقتطعة deducted value type of cost)، بينما من ناحية أخرى، يتم التقليل من قيمة العديد من الزيادات الحقيقية في القيمة. على سبيل المثال، تشير أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تنشرها الحكومات كل عام إلى أن الاقتصاد قد نما بنسبة كبيرة جداً. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من هذا النمو يتم امتصاصه في الواقع من خلال عوامل لا تضيف بالضرورة إلى ثروتنا، في حين أن العوامل الأخرى التي تمثل زيادات صافية في رفايتنا لا يتم أخذها في الاعتبار، أو يتم أخذها في الاعتبار ولكن بشكل غير كافٍ.

علاوة على ذلك، فإن الانتقال إلى نظام اقتصادي ونظرية تتجاوز المفهوم التقليدي للقيمة الاقتصادية (المضافة) يتطلب قبول درجة معينة من عدم اليقين فيما يتعلق بالقياسات. ينبع عدم اليقين هذا من حقيقة أن السؤال نفسه عما يجب أن تكون الثروة



أوراق في الاقتصاد السياسي

يستلزم تحديد أهداف وتوقعات معينة. إن تعريف مستوى الثروة هو دالة للوقت والتاريخ في تطورهما، وعلى هذا النحو، فإن التعريف بناء نظري نسبي.

مصدر آخر لعدم اليقين في مفهوم الثروة الحقيقية والرفاهية يتعلق بحقيقة أن العديد من الثروات مشروطة بالظروف المناخية. ستحتاج البلدان ذات المناخ البارد دائماً إلى تطوير أنظمة تدفئة أكثر تعقيداً من تلك ذات المناخ المعتدل. بالنسبة للبلدان ذات المناخ البارد، يجب تطوير المزيد من الأنشطة التنقيدية من أجل توفير مصادر حرارة اصطناعية من صنع الإنسان يمكن تخزينها لفصل الشتاء. في المناطق الأكثر اعتدالاً، تتطلب التدفئة توفيراً أقل وتكلفة أقل. ولكن أي نوع من البلدان هو الأكثر فقراً وأيهما الأكثر غنى: أولئك الذين يتعين عليهم إنفاق الكثير من المال على التدفئة أو تلك التي لا تحتوي على تدفئة على الإطلاق؟

يجب ألا ننسى أبداً مفارقة الجحيم والسماء: قلة الندرة تؤدي بطبيعة الحال إلى ثروة اقتصادية أقل قائمة على التنقيد. ومع ذلك، عندما تكون القيود أقوى، فإن الحافز لتجنب الجحيم من أجل البقاء على قيد الحياة ربما يكون أكبر. لقد أصبح العديد من الأشخاص الأكثر فقراً في الماضي أكثر اجتهاداً وأكثر غنى من أولئك الذين عاشوا في بيئة أكثر برودة. وهذا ينطبق على الأفراد كما ينطبق على الأمم في جميع أنحاء العالم. لكنها عملية تاريخية ويمكن عكسها. علاوة على ذلك، ليست كل المزايا بالضرورة خاصة بالأنواع البيولوجية، حيث تكون الحياة مليئة بالحيوية والسهولة، فهي ليست فقط للأنواع البشرية، ولكن ربما للكائنات البيولوجية المنافسة مثل الفيروسات أيضاً.

هذا المجال بأكمله يصعب تحديده. إن المؤشرات مهما كان نوعها ومستوى الثروة والصحة والسعادة والمعرفة وتوافر الأدوات والوسائل المادية، كلها مفاهيم تتأثر بعدم اليقين والتغيير. يبدو أن مفهوم القيمة المضافة أبسط بكثير وله جاذبية إضافية تتمثل في اقتراحه واستخدامه كأداة للإدارة الشاملة، كمعيار يمكن تطبيقه في كل مكان.

أليست هي الطريقة الأكثر حكمة للبدء دائماً باستخدام أبسط نظام في العلوم كما هو الحال في الأنشطة الأخرى بما في ذلك الاقتصاد؟

تكمن المشكلة في أن الصلاحية العالمية لمفهوم القيمة المضافة تكمن أساساً في استخدامه كمقياس لعملية الإنتاج الصناعي. إنشاء أساس إحصائي سليم لقياس مخزون الثروة وتباينه عن طريق مجموعة مناسبة من المؤشرات التي قد تختلف من جزء من العالم إلى آخر (ولكنها لا تستبعد الحد الأدنى من التجانس لأغراض



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

المقارنة) ليست بالضرورة أكثر تعقيدًا من قياس القيمة المضافة. وعلى أي حال، هناك بالفعل الكثير من المؤشرات الاقتصادية المستخدمة والتي يتم إعادة تعريفها بشكل دوري، مثل مؤشرات أسعار المستهلك التي تعمل كأساس لتحديد مستوى التضخم في العديد من البلدان. تحتوي هذه المؤشرات في حد ذاتها على عدد من العناصر الموزونة جيدًا. وهي، بحكم تعريفها، ليست متطابقة في جميع البلدان لأنها تعكس هيكل الاستهلاك المتطور. لماذا لا نحدد المستوى الحقيقي للثروة wealth أو الغنى riches بطريقة مماثلة والسماح لتعريف الثروة أن يكون مختلفًا كتعريف نمط الاستهلاك النموذجي الذي يختلف من بلد إلى آخر؟

في الاقتصاد الخدمي المكتمل في نموه، قد يكون هذا النوع من المؤشرات أكثر جاذبية من الناحية السياسية، خاصة إذا نجح في سد الفجوة بين قياسات الناتج القومي الإجمالي التي لا تعكس حقيقة الاختلافات الحقيقية للثروة، وتصورات الأفراد، "الـ" بروسيوم_رس " "prosumers"،²⁰ الذين لديهم بالفعل خبرة عملية لما يعنيه أن تصبح أكثر غنى في الظروف الاقتصادية المعاصرة.

هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحديث "الاقتصاد"، ولتحديد المؤشرات والأهداف بشكل أفضل لتحديد سياسات الثروة والرفاهية. ■

²⁰ كلمة مركبة تجمع بين مفردة المهني/المحترف والمستهلك باللغة الإنجليزية professional+consumer. ويُنسب هذا المصطلح إلى الكاتب الأمريكي ألفين توفلر Alvin Toffler (1928-2016)، الذي اشتهر بكتاباتته ونبوءاته المستقبلية عن التحولات التكنولوجية الحديثة بضمنها الثورة الرقمية وثورة الاتصالات.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

حاشية للمترجم

نشر أوريو غياريني Orio Giarini (1936-2020) هذه الورقة في مجلة قدموس Cadmus كورقة للنقاش

<http://www.cadmusjournal.org/files/pdfreprints/vol2issue3/reprint-cj-v2-i3-service-economy-ogiarini.pdf>

New Paradigm in the Service Economy. The Search of Economics for Scientific Credibility: In between Hard and Soft Sciences

Orio Giarini Director, The Risk Institute; Trustee, World Academy of Art & Science

عمل أوريو غياريني مع فابيو بادوا شيوفا Fabio Padoa Schioppa (1940-2010)، وريموند بار Raymond Barre (1924-2007) ومجموعة صغيرة من المديرين التنفيذيين في بعض شركات التأمين الأوروبية، لتأسيس رابطة جنيف The Geneva Association كمؤسسة بحثية مكرسة لدراسة الخطر والتأمين. وكان ذلك عام 1973، وعرفت باسم الرابطة الدولية لدراسة اقتصاديات التأمين. شغل منصب الأمين العام لرابطة جنيف لما يقرب من ثلاثين عامًا (1973-2000). وكان له الفضل عام 1976 في إطلاق الرابطة "أوراق جنيف حول المخاطر والتأمين"، المجلة الرئيسية للرابطة. كان أيضًا عضوًا فخريًا في نادي روما.

من بين كتبه المنشورة:

The diminishing returns of technology: An essay on the crisis in economic growth (1978); *Dialogue on Wealth and Welfare: An Alternative View of World Capital Formation* (1980); *Cycles, Value and Employment: Responses to the Economic Crisis* (1984); and *The Limits to Certainty: Facing Risks in the New Service Economy* (1989)

هذه المعلومات مستلة من نعي نشرتها رابطة جنيف:

<https://www.genevaassociation.org/news/articles-interest/remembering-orio-giarini-founding-secretary-general-geneva-association>

إن ما دفعني إلى ترجمة هذه الورقة هو التعريف بمساهمة أوريو غياريني في بحث الاقتصاد الخدمي ووضع التأمين في إطار هذا الاقتصاد. وقد سبق لي أن ترجمت مقالًا بعنوان "السياق الثقافي الأوسع للتأمين: التأمين والأديان" ضمَّ تعليقه عليه (ص 12-19)، والترجمة منشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2022/03/Religion-and-Insurance-in-the-Broader-Cultural-Context-IEN-2.pdf>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

أشكر الدكتور عامر هرمز على قراءته لمسودة الترجمة وتبنيها على بعض الغموض وإبداء الملاحظات التي سهلت ترجمة بعض المفردات.

وحدت الهوامش باعتماد التسلسل الرقمي بدلاً من الأرقام والرموز التي استعملها المؤلف. نقلت الهوامش بصيغتها الواردة في الأصل الإنجليزي.

الهوامش باللغة العربية من وضع المترجم.

مصباح كمال
18 نيسان 2022

(*) أوريو غياريني Orio Giarini (1936-2020)، الأمين العام السابق لرابطة جنيف، المختصة ببحوث التأمين والخطر.

** كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
18 نيسان 2022

<http://iraqieconomists.net/ar/>